الأمم المتحدة A/56/PV.59

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٥٩**
الاثنين، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/56/326)

رسالة الأمين العام (A/56/422)

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): في السنة الماضية اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلان الألفية، حيث تعهدوا بتدعيم وتعزيز المبادئ والأهداف التي وضعت كأسس للمنظمة. ويمثل مؤتمر القمة وإعلان الألفية إنجازا بارزا في تاريخ الأمم المتحدة. وقد وفرا لنا زخما في الألفية الجديدة يجب المحافظة عليه من خلال التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها زعماء العالم بالإجماع.

إن الأعمال الإرهابية التي لا يمكن الدفاع عنها والتي ارتُكبت ضد الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر أضعفت بشدة أملنا في أن يكون السلام والازدهار سمتين بارزتين للقرن الجديد. وقد برزت إلى المقدمة التهديدات والمخاطر التي تواجه المجتمع الدولي. والتدابير التي نتخذها الآن لإيجاد حل فعال ودائم للتحدي الخطير الذي تجرَّأ الإرهاب الدولي فأطلقه للعالم ينبغي أن يشكل جزءا من جهودنا الشاملة لحل مشاكل التخلف الإنمائي، والفقر المتزايد، والكفاح الاقتصادي والمرض، وإقامة علاقات جديدة في المجتمع الدولي.

وأود أيضا، كما فعل المتكلمون السابقون، أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على وثيقة الدليل التفصيلي، الذي يرسم بصورة محددة وشاملة الاستراتيجيات الممكنة للعمل والتي تهدف إلى مساعدتنا على بلوغ الأهداف والالتزامات المضمنة في الإعلان. وإننا نعتقد أن هذه الوثيقة ستساعدنا من النواحي العملية على توحيد جهودنا للوفاء بتلك الالتزامات السامية. وفي هذه السنة وحدها تميز النهج ذو المنحى العملي الذي يتبعه المجتمع الدولي تجاه الأهداف المعلنة بعدد من الأحداث. فخلال هذه الفترة نظمت الأمم المتحدة خمسة مؤتمرات ودورات استثنائية، واجتماعات أخرى تمثل جزءا متمما لمتابعة وتنفيذ إعلان الألفية. ودورتا الجمعية العامة الاستثنائيتان المعنيتان بالإيدز والموئل والمؤتمران

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-64466 (A)
0164466

المعنيان بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، أحداث مثلت خطوات جسورة تجاه حل مختلف المشاكل التي تؤثر على البشرية وتشكل تدابير ملموسة في تنفيذ أحكام إعلان الألفية. وإننا نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة وكل دولة عضو أن تواصل إبداء تصميمها على تحقيق كل الأهداف المضمنة في هذه الوثيقة.

ويسرنا أن نلاحظ تركيز الأمين العام في الدليل التفصيلي على الحاجة إلى تكثيف الجهود الجماعية لتخفيض عدد وآثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أذكر أنه على الرغم من مرور ١٥ سنة منذ حدوث كارثة شرنوبل، تظل مشكلة إزالة آثارها حادة في أوكرانيا وتمثل عقبة كأداء أمام تحقيق الهدف المتمثل في التنمية المستدامة. وما زالت المشاكل الاجتماعية الاقتصادية، والطبية والبيئية المرتبطة بكارثة شرنوبل قائمة منذ إغلاق مفاعل شرنوبل النووي. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تنسيق الأنشطة الدولية لدراسة وتخفيف آثار الكارثة، وأن تأخذ في الاعتبار الطابع الطويل الأمد لهذه الآثار. وستقدم وفود الدول الأعضاء المتضررة من هذه الكارثة مشروع قرار بشأن تعزيز جهود التنسيق والتعاون الدوليين لدراسة وتخفيف آثار كارثة شرنوبل في إطار بند جدول الأعمال ذي الصلة، والتقليل منها إلى الحد الأدنى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع شركائنا تأييد مشروع القرار.

وإننا نشارك تماما في الرأي القائل بأن مما له أهمية حيوية ضمان أن تصبح الأهداف الإنمائية للألفية أهدافا وطنية وأن يستفاد منها في زيادة تناغم واتساق السياسات والبرامج الوطنية. وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن تهيئة البيئة المحلية اللازمة تقع على عاتق الدول ذات السيادة نفسها، فإننا نرى أن ثمة حاجة إلى زيادة التعاون والحوار الدوليين لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على الاستجابة بصورة كافية لتحديات القرن الحادي والعشرين.

وأحد هذه التحديات ذات الأبعاد العالمية التي يواجهها المجتمع الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين هو تحويل عملية العولمة إلى قوة دفع إيجابية، وضمان إتاحة منافع هذه الظاهرة للجميع. وثمة تحد آخر هو الكفاح من أجل القضاء على الفقر، الذي يغذي عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والإجرام، والإرهاب، وتدهور الطبيعة. وهذه المشكلة تؤثر على جميع البلدان، وهي مدرجة في جداول أعمال كل الحكومات - حتى في الدول الغنية - وتقتضي الحل على المستوى العالمي. وإننا نشاطر الرأي بأن للأمم المتحدة، بولايتها العالمية وإمكانيتها الفريدة، دورا قياديا تؤديه في تنفيذ أهداف إعلان الألفية. وأوكرانيا، بوصفها عضوا منتخبا جديدا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقف على أهبة الاستعداد لتشارك بفعالية في أعمال ذلك الجهاز الرئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، الذي يضطلع بدور رئيسي في تنسيق جهود المنظمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

وجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في صون السلم والأمن مهمة أخرى هامة تنتظرنا. وإننا نشاطر الأمين العام رأيه في أن منع الصراعات مسألة معقدة لا يمكن تنفيذها بمعزل عن السياسات المتبعة في المجالات الأمنية والسياسية ومجال حقوق الإنسان والمجال البيئي، وأنه

> ”يلزم أن تقوم استراتيجيات منع الصراع الفعالة على أساس نهج شامل ومتعدد التخصصات، يصمم خصيصا حسب الظروف الفريدة لكل حالة“. (A/56/326 ، الفقرة ٣٦)

وأود أن أركز بياني على بعض المقترحات الرئيسية التي قدمها رئيس أوكرانيا، السيد ليونيد كوتشما، في البيان الذي أدلى به في مؤتمر قمة الألفية، وخاصة، ”تطوير استراتيجية شاملة للأمم المتحدة من أجل الوقاية من الصراعات ... تستند إلى استخدام الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام على نطاق واسع“. (A/55/PV.5، ص ١٤) وترى أوكرانيا أنه ينبغي بناء استراتيجية الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لحفظ السلام على أساس تلك المقدمة المنطقية.

ومما يبعث لدينا الشعور بالارتياح أن نعلم أن مسألة منع الصراعات ظل الأمين العام والدول الأعضاء يتطرقون إليها على نحو متزايد. وإننا نرحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/985، الذي يستعرض التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة في تطوير قدرة منظومة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات، ويوضح توصيات محددة بشأن كيفية زيادة تعزيزها بالتعاون مع الدول الأعضاء. وإننا نعتبر تلك الوثيقة خطوة رائعة إلى الأمام في جعل قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات أكثر فعالية ونقل المنظمة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية.

كذلك نرحب بالخطوات الملموسة التي اتخذتها في هذا الصدد الأمانة العامة من خلال تطبيق رؤية طويلة المدى للمنع بالإضافة إلى الأنشطة السياسية والعسكرية التقليدية لمنع نشوب الصراعات. ونحن واثقون بأن إنشاء مراكز إقليمية لمنع نشوب الصراعات، أينما كان ذلك ملائما، سيعزز قدرة الأمم المتحدة على رصد وتقييم مناطق الاضطراب القائمة والمحتملة في العالم. ونعتقد أن اختصاصها يمكن أن يشمل رصد التطورات في العلاقات بين الطوائف العرقية والكشف في الوقت المناسب للنزعات الانفصالية التي عادة ما تكون أحد الأسباب الرئيسية للصراع.

وأود أن أشيد بالأمين العام على نهجه الاستباقي في تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الألفية. ونرحب بفكرته الخاصة بإصدار تقارير سنوية حول التقدم في تنفيذ التزامات الألفية. وفكرة التقرير الشامل الذي يتم إعداده بعد خمس سنوات من مؤتمر قمة الألفية تستحق أيضا تأييدنا الكامل. ونحن نتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع الوفود الأخرى في تحقيق الأهداف والالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية في بداية ألفية جديدة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): منذ مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر العام الماضي أصبح واجبا هاما على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يحققا سلسلة من الأهداف التي حددها إعلان الألفية. وخلال العام المنصرم كرست الأمم المتحدة نفسها لتعزيز قدرتها على حفظ السلام. كذلك عقدت سلسلة من الاجتماعات الهامة بشأن قضايا مثل المستوطنات البشرية ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال والأسلحة الصغيرة والعنصرية، وبذلك بدأت عملية تنفيذ المتابعة لمؤتمر قمة الألفية. وقد حدد الأمين العام، في الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي قدمه، استراتيجيات لدفع عجلة تحقيق كل هذه الأهداف. ونحن نعرب عن تقديرنا لجهوده في هذا الصدد.

ولكن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الألفية بسرعتها الحالية لا تفي على الإطلاق بمتطلبات الأهداف المختلفة في إعلان الألفية. ولقد برهنت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر على أن القوى الإرهابية والانفصالية والمتطرفة تهديد تتزايد خطورته للسلم والاستقرار وحتى للتنمية الاقتصادية الوطنية والدولية. وإن التدمير الكامل للأرض الخصبة لنشوء الإرهاب والانفصالية والتطرف سيكون مهمة طويلة ومعقدة وشاقة. والأمم المتحدة في حاجة إلى مضاعفة جهودها لتعزيز تنفيذ متابعة إعلان الألفية. وإذا أمكن إحراز تقدم نحو حل

القضايا العالمية مثل الفقر والصراع الإقليمي والتنمية المستدامة فسيكون ذلك مفيدا لتعزيز التعاون الدولي ضد الإرهاب وتوطيد السلم والتنمية في كل أنحاء العالم على حد سواء.

لقد حددت الأمم المتحدة عبر السنوات أهدافا إنمائية عديدة. ولكنها لم ينفذ منها سوى القليل. كذلك حدد إعلان الألفية سلسلة من الأهداف في هذا الصدد، تجسد الالتزام الجاد لزعماء جميع البلدان. وينبغي أن تجعل الأمم المتحدة الأولوية الحالية المطلقة لها تحقيق الأهداف الإنمائية هذه ووضع خطط وأساليب ملموسة ومجدية للتنفيذ بأطر زمنية واضحة وفقا للحقائق المحددة والمتطلبات الفعلية للبلدان النامية.

والاجتماعان الهامان المعنيان بالتنمية، اللذان سيعقدان العام القادم – المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة – ينبغي أن يواجها حقيقة أن العولمة الاقتصادية أسفرت عن توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وينبغي أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو خطوات ملموسة للوفاء بالتزاماتها ومساعدة البلدان النامية في تخليص أنفسها من الفقر عبر خطوات عملية مثل توفير المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين ونقل التكنولوجيا وتحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق. كذلك سوف تشرع منظمة التجارة العالمية في جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ونأمل أن تأخذ هذه الجولة في الحسبان شواغل ومصالح البلدان النامية فتصبح بالفعل جولة تعزز التنمية أو جولة من أجل التنمية.

لقد صاغ الزعماء الأفارقة المبادرة الأفريقية الجديدة هذا العام، وبذلك اتخذوا خطوة هامة نحو تحقيق التكامل الأفريقي الاقتصادي والسياسي والتنمية المستدامة. إلا أننا ينبغي أن ندرك في الوقت نفسه أن أفريقيا ما زالت تواجه مجموعة من الصعوبات الخاصة. ولكي تحقق أفريقيا هدفها الخاص بالتنمية المستدامة سيتعين عليها أن تحقق معدل نمو سنويا بمتوسط ٧ في المائة خلال السنوات الـ ١٥ القادمة. ونأمل أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أكبر في المساعدة على تلبية احتياجات أفريقيا الخاصة. ونناشد المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص، الاستجابة لتوصيات الأمين العام وبذل جهود جوهرية لتخفيف الصعوبات الخاصة للبلدان الأفريقية.

لقد دعمت الصين على الدوام البلدان الأفريقية في جهودها للمحافظة على الاستقرار الوطني وتشجيع التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي. وتولي الصين أهمية كبرى لتعزيز تعاونها مع الدول الأفريقية. ومنذ انعقاد المحفل الصيني – الأفريقي المعني بالتنمية في بيجين العام الماضي، وضعت الحكومة الصينية ترتيبات معينة مع البلدان الأفريقية المعنية من أجل تنفيذ خطة التعاون بين الجانبين، بما في ذلك وفاء الصين بتعهدها بإعفاء ما مجموعه ١٠ بلايين يوان من عملة الصين الشعبية من الديون الخارجية لهذه البلدان.

وبوصف الصين نفسها بلدا ناميا، فهي أيضا لديها مشاكل تحتاج إلى حل. ورغم ذلك فنحن ملتزمون بالاستمرار في مساعدة أفريقيا ضمن حدود طاقتنا من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يشكر الأمين العام على إعداد الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ونحن ممتنون لأنه طرح استراتيجيات وأعمالا محتملة لبلوغ الأهداف والوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان.

سأركز على عدد مختار من الأهداف والاستراتيجيات المتطابقة في الدليل التفصيلي. ولكن ذلك يجب ألا يفسر بأنه ترتيب لها حسب أهميتها، إذ أن كل

الاستراتيجيات المقترحة في التقرير هي في التحليل النهائي مترابطة ويعزز بعضها بعضا بشكل متبادل. وكما يلاحظ التقرير، تحتاج مشاكل وقضايا عديدة يتناولها إعلان الألفية إلى معالجتها على نحو متزامن وعلى نطاق واسع.

في الوقت ذاته ينبغي ألا ينظر إلى الاستراتيجيات المقترحة بوصفها استراتيجيات شاملة. وينبغي أن يكون الدليل التفصيلي مرنا بدرجة كافية وقد تحتاج استراتيجيات معينة إلى تعديلات مع مرور الوقت أو قد تكون هناك حاجة إلى استراتيجيات جديدة تتناسب مع الظروف والاحتياجات المتغيرة. ولكن الأمر الأهم هو الإرادة والالتزام السياسيان اللازمان لتنفيذ أية استراتيجية مقترحة. ونحن نعلم ما يجب فعله. وإن ترجمة هذه الاستراتيجيات إلى أعمال تبقى التحدي الأكبر لكل دولة وللمجتمع الدولي.

وفي مستهل هذا القرن، تواجه البشرية تهديدات تقليدية وغير تقليدية للسلم والأمن الدوليين. ومن الفئة الأخيرة تبرز الجرائم عبر الوطنية مثل الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال والاتجار بالبشر والإرهاب. ومن شأن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن تضيف مزيدا من الإلحاح أكثر مما يشير الدليل التفصيلي، كيما توقع الدول على الاتفاقيات والبروتوكولات المتصلة بالإرهاب، وأن تصدق عليها وتنفذها، ولكي تقوم الدول بوضع واعتماد القوانين والإجراءات الإدارية الملائمة على الصعيد الوطني. وعلينا أن نكمل مسارات العمل الواردة في الدليل التفصيلي بأدوات وصكوك أخرى لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات، قدم الأمين العام عددا من الاستراتيجيات التي لا تهدف إلى تحسين قدرتنا على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتحسين التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة فحسب، بل تهدف كذلك إلى إرساء ثقافة الوقاية. ونحن نؤيد عددا من التوصيات التي قدمها الأمين العام في هذا المجال. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تُتخذ التدابير اللازمة لمنع نشوب الصراع وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تراعى حساسية الخلفيات التاريخية للحالات قيد النظر.

إن الاستراتيجيات التي حددها الأمين العام سعيا للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، من خلال التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيات الأخرى المعنية بالأسلحة، أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. وعلينا أن نواصل العمل من أجل التطبيق الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم الانتشار. كما أن اقتراح الأمين العام بشأن دعم جهود المجتمع المدني الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل جدير بالاهتمام أيضا. وإننا نؤيد كذلك عقد مؤتمر دولي يكرس لنزع السلاح.

لقد كان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه خطوة شجاعة في الاتجاه الصحيح. وإننا نرحب ببرنامج العمل الصادر عن هذا المؤتمر ونتطلع إلى استعراض تنفيذه في غضون عامين.

وقد ركز إعلان الألفية على الحاجة إلى التغلب على العراقيل التي تواجهها البلدان النامية في تعبئة الموارد بغية تمويل التنمية المستدامة في تلك البلدان. لذا، ينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان نجاح المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقبل. إن الاستراتيجيات المقترحة في تقرير الأمين العام بشأن التجارة الدولية، كضمان الامتثال الكامل للدول المتقدمة النمو لتعهدات جولة أوروغواي بشأن تحسين وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وإزالة الحواجز التجارية، وضمان أن تراعي الجولة التالية من مفاوضات التجارة بالكامل احتياجات البلدان النامية وأولوياتها، وأن توفر أساسا جيدا لتعزيز الفوائد العالمية للتجارة الدولية.

ولا يزال إعفاء البلدان النامية من الديون يمثل عنصرا أساسيا في أي صفقة إنمائية. ونؤيد اقتراحات الأمين العام، لا سيما فيما يتعلق بضرورة أن يقوم المانحون بتعبئة الموارد لتمويل الإعفاء من الديون. كما يتعين تمكين البلدان النامية من الوصول إلى السلع الرأسمالية والأسواق العالمية. ومن المهم بنفس القدر، كما يرد في التقرير، أن يكون الإعفاء من الدين من قبيل المساعدة الإضافية وليس على حساب أشكال المساعدة الإنمائية الأخرى.

وفي الوقت ذاته، تحتاج عملية العولمة إلى معالجة. فالتوزيع الشديد الإجحاف لفوائدها ينبغي ألا يؤدي إلى تهميش المزيد من البشر. والعولمة وشبكات الضمان الاجتماعي المناسبة ليسا غير متوافقين. وينبغي أن يتضمن أي دليل تفصيلي استراتيجيات ملائمة لهذا الغرض. ولا بد من تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. كما أن تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، لا يقل عن ذلك أهمية. ويحدونا الأمل أيضا في أن يكون مؤتمر قمة جوهانسبرغ ريو + ١٠ مناسبة للبلدان كافة لتعبئة الموارد اللازمة والتعهد بتقديمها بغية تحقيق أهداف ريو.

وتمثل مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هدفين رئيسيين من أهداف إعلان الألفية. كما تعد الجهود الوطنية لضمان الوصول المتكافئ للمرأة إلى التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية تدابير مهمة لتحقيق ذلك الهدف. وتأتي على نفس الدرجة من الأهمية اقتراحات الأمين العام لدعم جهود الدول من أجل التصديق على الاتفاقية المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وتنفيذ هذه الاتفاقية، ومواصلة الأمم المتحدة عملها بشأن السياسات التي تعالج المسائل المتعلقة بالهجرة وما يترتب عليها من آثار.

ومن الأهمية بمكان أن تتواصل الجهود من أجل تنشيط الجمعية العامة وتنظيم أساليب عملها، وليس عملها، بغية تحقيق أهداف إعلان الألفية المتمثلة في تمكين الجمعية العامة من إعادة التأكيد على دورها المحوري بوصفها الهيئة الرئيسية لصنع القرار في الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نؤيد اقتراح الأمين العام بشأن الحاجة إلى مواصلة إصلاح أساليب عمل المجلس. ومع ذلك، فإن وصول مسألة توسيع العضوية إلى طريق مسدود تتطلب سعيا مخلصا إلى إيجاد حل توفيقي. ولا يسعنا إلا أن نؤيد دعوة الأمين العام لجميع الدول إلى أن تسدد المتأخرات بالكامل وفي حينها، ودون قيد أو شرط بغية تلبية هدف مؤتمر قمة الألفية المتمثل في ضمان أن يتوفر للأمم المتحدة، وفي حينه، ما تحتاج إليه من موارد بغية الاضطلاع بولاياتها.

وأخيرا، نؤيد تقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في الوفاء بتعهدات الألفية، إلى جانب تقديم تقرير أوفى كل خمس سنوات. وقد يكون التركيز على مواضيع بعينها في كل سنة أمرا له بريقه، إلا أن ذلك ينبغي ألا يعني أن تنصب الأولوية في الاهتمام على موضوع معين على حساب الموضوعات الأخرى المثارة في أي وقت ما. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون للجمعية العامة دور مناسب في انتقاء موضوعات بعينها، إذا اعتمد هذا النهج.

السيد ستانشيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقدير الوفد البولندي للأمين العام لتقريره الشامل والمفيد المعنون ”دليل تفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية“. إن هذا التقرير يفيدنا، نحن الدول الأعضاء، في تحديد أفضل الاستراتيجيات والتدابير التي يمكن أن نختارها للوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الألفية. ولكن علينا أن نلاحظ أن التقرير قد أعد قبل الأحداث المأساوية التي جرت في ١١أيلول/سبتمبر وأن

مناقشاتنا تجري في أعقاب المناقشة العامة. وينبغي ألا يغيب هذا عن بالنا عندما ننظر في متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية.

وقبل أن ننتقل إلى المسألة المعروضة علينا اليوم، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الإعلان ذاته. إن إعلان الأمم المتحدة للألفية يبرز بقوة كعلامة بارزة على طريقنا المشترك نحو ازدهار البشرية ورفاهيتها. وقد تكلم زعماء العالم – في إعلان الألفية – بالفعل بلغة واضحة وبثبات وعزم وتأكيد. فقد تعهدوا بالالتزامات. ولم يغفل رؤساء الدول والحكومات عن أي مشكلة تنطوي على تحد في عالمنا المعاصر. وقد اعتبرت كلها هامة ومترابطة. وتمثلت الرسالة الأساسية التي حرص قادتنا على توجيهها للعالم في إعلان الألفية فيما يلي: إن إدارة الاقتصاد العالمي والتنمية الاجتماعية، والتعامل مع التهديدات التي تستهدف السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المستدامة، هي مسائل تقتضي المسؤولية الجماعية والمتقاسمة لجميع الدول والمنظمات الدولية والمجتمعات المدنية والأفراد. وقد حان الوقت للتنفيذ العملي لهذه الالتزامات. وهذا ما يتوقعه العالم منا. وهذا ما يستأهله الناس. علينا ألا نسمح للكلمات بأن تجف أو أن يجد الرأي العام مثالا آخر لوثيقة بارزة لم تترجم أبدا إلى أفعال. إننا نحتاج باستمرار إلى أن نتمتع بثقة شعوب العالم، لأن ذلك أمر ضروري لنجاحنا وشرط لازم لبث روح جديدة في العلاقات الدولية. وها هو الدليل التفصيلي قد بات جاهزا، فلنبدأ العمل.

أنتقل الآن إلى بعض التفاصيل والأهداف المقترحة التي يتعين تحقيقها. وسأركز على ثلاثة منها هي: أولا، تعزيز حكم القانون، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ضد الإرهاب الدولي؛ ثانيا، القضاء على الفقر؛ ثالثا، حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، لا سيما تعزيز قدرة جميع البلدان على تنفيذ المبادئ والممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وجميع الأهداف الأخرى تساويها أهمية، ونحن نرى أن جميع الأهداف يجب تنفيذها بسرعة وبنشاط وبدون استثناء. ولا يجوز وضع أولويات ضمن أولويات ما دام إعلان الألفية وثيقة شاملة ذات طابع لا يتجزأ، ويجب تنفيذه بكليته. وأي نهج انتقائي في تنفيذ الإعلان ينبغي الابتعاد عنه ما لم تكن محدودية الموارد أو القدرات لبلد معين أو لبلدان معينة تبرره.

وفي ضوء التطورات الراهنة في العلاقات الدولية، لا سيما أعمال الإرهاب الفظيعة التي تحدت النظام والاستقرار والسلام على الصعيد العالمي، فإن توطيد وتعزيز حكم القانون يجب تناولهما على نحو كاف. وتوافق بولندا على أن الإطار القانوني في هذا الميدان بحاجة إلى تحسين وإلى إكمال أيضا، بيد أن الدول ينبغي أولا أن تضع سياسات أكثر فعالية وتوجها نحو العمل بغية القضاء على الإرهاب. لذلك، يجب أن نتعاون على نحو أوثق ونتبادل المعلومات والبيانات في سبيل منع الإرهاب ومكافحته. فمكافحته تقتضي عملا مشتركا ومنسقا حيث أن أعمال الإرهاب تتجاوز حدود الدول وتتخطى تخومها الوطنية. وبما أنه تجري تعبئة الإرهابيين وأعوانهم ويلتزمون التزاما قاطعا بمهاجمة السلم والاستقرار، علينا أن نعبئ أنفسنا ونلتزم التزاما أكبر بحماية قيمنا المشتركة. فالإرهاب الدولي هاجمنا بغضب وبدون أخلاق أو أية اعتبارات أخرى. وحياة المئات أو الآلاف من البشر لا معنى لها بالنسبة للإرهابيين. لذلك، نؤيد تأييدا قويا قول الأمين العام في تقريره، بأن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء متضافر ضد الإرهاب الدولي. وبولندا، بدورها، على استعداد للعمل مع حلفائها وأصدقائها، ومع جميع البلدان الأخرى بحسن نية، بغية القضاء على قوى الشر وحماية سلامة العالم. ولن نتهاون في جهودنا ولن نتباطأ في العملية بمجرد ظهور آثارها الأولى.

ومثلما ذكر الأمين العام في تقريره، وبغية تخفيض نسبة الفقر إلى حد كبير وتعزيز التنمية، من الضروري تحقيق

النمو الاقتصادي المستديم ذي القاعدة العريضة. وهدف خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ذُكر بوضوح في إعلان الألفية. ومع ذلك، وفي ضوء التوقعات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، فإن تحقيق خفض نسبة الفقر ضمن الإطار الزمني المحدد سيكون صعب المنال، إن لم يكن مستحيلا. وبولندا تشعر بقلق كبير إزاء ذلك التقييم. والبنك الدولي الذي عزز توقعاته بإثباتات، يحذر من أن عدد الذين يعيشون في حالة فقر سيتزايد، وإن لم تتحقق الزيادة في العمر المتوقع، والالتحاق بالمدارس، وفي سن وفيات الأطفال، فإن الفجوة بين المناطق الفقيرة والغنية في العالم يمكن أن تتسع بدرجة كبيرة. وهذا السيناريو يتطلب من جميع الدول أن تبذل قصارى جهدها من أجل تسريع النمو وتوزيع مكاسب النمو على نحو عادل. وفي هذا السياق، يبدو أن من الضروري إجراء تغييرات عديدة، من قبيل إصلاحات اقتصادية هيكلية، والاستغلال الفعال للموارد العامة، وإجراء تحسينات في الخدمات والبنية التحتية المتوفرة للبلدان الفقيرة، وخفض نسبة التعرض للخطر. وفي غياب تلك الخطوات، ستزداد وتيرة التقدم بطئا، وسينضم العديد من الناس، للأسف، إلى أولئك الذين يستعبدهم الفقر حاليا. والتصدي لهذا التحدي الحقيقي يجب أن يكون على المستويين الوطني والدولي معا. وعلى جميع صانعي السياسات أن يفهموا أن تسريع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتحسين توزيع الدخل والثروة هي أمور ضرورية من أجل إحراز تقدم ملموس صوب تخفيض نسبة الفقر في العالم بقدر كبير.

والحكومة الجديدة في بولندا تتحمل هذه المسؤولية بجدية تامة. ونحن، إلى جانب شركائنا، نعمل بجد على الصعيد الوطني في التصدي للمسألة بأشد الوسائل فعالية، مراعين في ذلك محدودية مواردنا. ولدى تعبئة الموارد من أجل التنمية وتحقيق النمو، يجب أن تضطلع البلدان أنفسها بالدور الرئيسي، ولكن ينبغي ألا تُترك وحدها في الجهود التي تبذلها. وعلى المانحين والوكالات الدولية أن يساندوا أولئك الذين يحاولون حل مشاكلهم الاقتصادية ويظهرون عزمهم على تحقيق ذلك. ويمثل عبء الديون على العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عقبة هامة أمام التنمية. لذلك، يجب اتخاذ خطوات فعالة للتخفيف من حدة ديون تلك البلدان.

إن الالتزام البولندي بالديمقراطية وحقوق الإنسان معروف جيدا. فذلك يمثل أحد مبادئ سياستنا الخارجية والمحلية. وبولندا المعاصرة تواصل تطوير تقاليدها الديمقراطية القديمة العهد، والتسامح، والحكم الرشيد، باعتبارها دولة قانون. وستواصل بولندا انخراطها في تعزيز حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية، حيث أنها على اقتناع بأن التمتع الشامل والكامل بحقوق الإنسان لا يمكن توفيره بدون حكم ديمقراطي، وتلك الديمقراطية، علاوة على ذلك، لا يسعها أن تزدهر بدون تطوير الحكم الرشيد. الديمقراطية هي عادة سبيل طبيعي لتنظيم المجتمع وتوجيهه. واحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون، والانفتاح السياسي، والشفافية، والمسؤولية، والخضوع للمساءلة، أمور أساسية. وينبغي عدم حرمان أي شخص على الإطلاق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف ومن الحريات.

إن عبارة ”الحكم الرشيد“ لم تستخدم في الأمم المتحدة سوى منذ عامين، واستُخدمت تحديدا بالإشارة إلى حقوق الإنسان. ووفد بلادي يعتز بالقول إن بولندا هي من البلدان التي أدخلت فلسفة ومفهوم الحكم الرشيد إلى محفل الأمم المتحدة. وهذه الفكرة التي لا تثير الجدل والجذابة لاقت الترحيب والتقدير أولا من لجنة حقوق الإنسان ولاحقا من هذه الجمعية. ولا بد من القول إن هناك إشارة واضحة وقوية إلى الحكم الرشيد في إعلان الألفية. وبولندا

على اقتناع بأنه ينبغي أيضا إجراء مناقشة أكثر نظامية وشمولية بشأن هذه المسألة المعقدة ضمن الهيئات والمنظمات الإقليمية. وفكرة الحكم الرشيد تساعد على تضييق الفجوات الكبيرة القائمة فيما بين أعضاء المجتمع الدولي، وعلى تقريب شتى الآراء، لا سيما في ميدان حقوق الإنسان. وبما أن هذه العبارة واسعة النطاق ومرنة، فبإمكانها أن تحتضن مختلف النهج وتيسر ظهور أرضية مشتركة للتفاهم.

ومفهوم الحكم الرشيد يمكن أن يكون أيضا مفيدا جدا في الحوار بين الحضارات. وهناك أدلة كثيرة على أن غياب الحكم الرشيد يمكنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية. وفي الوقت نفسه، تم التأكيد بشدة على التفاعل الكبير بين حقوق الإنسان ونوعية الحكم. وتلك الصلات والعلاقات المعقدة بطبيعتها، تستحق منا المزيد من إمعان النظر والتفكير. والحقيقة أن الازدهار الاقتصادي، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال، لا ينتعش ويتطور إلا في بيئة من الحكم الرشيد. وبما أن هذه المسألة مسألة حيوية بالنسبة لعديد من البلدان والمناطق في العالم، فقد يكون من الحكمة الاقتراح بوضع مجموعة شاملة من مبادئ الحكم الرشيد أو مبادئ توجيهية للاقتصاد أيضا.

لقد أُنجز بعض العمل فعلا في تنفيذ إعلان الألفية، ولكن لا يزال أمامنا عمل كثير. فالإجراءات الواضحة والثابتة لتنفيذ إعلان الألفية يجب أن تظل هدفنا الرئيسي. ووضع مؤشرات عن التقدم المحرز في هذا الصدد قد يكون فكرة جيدة. فلننظر مجددا في قدراتنا ومواردنا، ولنقيمها ونوزعها على نحو مناسب، دونما إبطاء. ويجب أن نعطي أملا جديدا لليائسين، وللذين لا يرون أية فرصة للتغيير. هناك فرصة لا تزال قائمة، ويجب ألا نضيعها – خاصة هذه المرة.

السيد سيف (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد حلفت اليمين قبل ساعة واحدة من بداية المناقشة العامة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أول مناسبة تتاح لي سأحضر إليكم يا سيادة الرئيس، لأعرب لكم عن احترامي ولألتمس منكم الحكمة. وفي الوقت نفسه، أرجو لكم كل النجاح.

لقد تصدت قمة الألفية في العام الماضي للكثير من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في الجهود المشتركة التي نبذلها لتحسين حياة البشرية في كل مكان. وإن التزام الولايات المتحدة بالتصدي لهذه التحديات لا يزال راسخا. وفي العام الماضي، كان الكفاح ضد الإرهاب من الأهداف الدولية العديدة المشتركة. ومن المحزن، أن ١١ أيلول/سبتمبر قد زاد من أهمية هذا الهدف. ويعتبر التحالف العظيم ضد الإرهاب الذي تم تشكيله في هذه الأسابيع الماضية خير شاهد على توافق الآراء بأن الإرهاب والحضارة لا يتفقان. كما هو شاهد على الضحايا الأبرياء الـ ٠٠٠ ٥ الذين ينتمون إلى أكثر من ٨٠ دولة. والإرهاب هو أحد جوانب العنف الذي يعوق التقدم في رفع مستوى العيش في جميع أنحاء العالم. وقد شهدت البلدان التي تعاني من الصراع المسلح عجزا مثيرا وطويل الأمد في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وتعتمد تسوية الصراعات بصورة رئيسية على أطراف الصراع نفسها. بيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدعم جهودها من أجل تسوية الصراع.

إن أحد أركان المساعدة الإنمائية التي تقدمها الولايات المتحدة يتمثل في منع الصراعات وتسويتها. ونحن نعتبر من المساهمين الرئيسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بالمال وبالأفراد على حد سواء. ونحن نوفر الدعم لعمليات السلام التي تجري في البلقان بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة المتعددة الجنسيات والمراقبين في سيناء.

ويؤكد بلدي من جديد التزامه القوي بنصرة حقوق الإنسان. وتقتضي الحرب ضد الإرهاب تصميما متجددا على دعم بناء الديمقراطية وإصلاح القضاء واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للجميع. وإن عالما من الديمقراطية والمساءلة وإتاحة الفرص والاستقرار هو العالم الذي لا يمكن فيه للإرهاب أن يزدهر.

وإن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو من أشد الأخطار التي تهدد البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وإن حكومة الولايات المتحدة توفر الدعم الكامل للصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا. وقد أعلن الرئيس بوش عن التبرع بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار للصندوق، سيليه المزيد عندما يبدي الصندوق علامات على النجاح. كما قام بزيادة التمويل لبرنامجنا الذي نضطلع به على الصعيد الثنائي والمعني بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية. ولا نزال ملتزمين بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وسيتصدى كل من المؤتمر الدولي القادم المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لهاتين الأولويتين التوأمين.

إن أفضل وسيلة لتخفيف حدة الفقر تتمثل في النمو الاقتصادي القوي المستدام. ويبدأ هذا النمو بالسياسات والمؤسسات الاقتصادية الوطنية الثابتة. ومن الجوهري الاستثمار على الصعيد الوطني برأس المال البشري ولا سيما في مجال الصحة والتعليم. وإن بوسع الجهات المانحة والشركاء في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف أن تقدم الدعم ولا شيء غيره. ومهما يكن مستوى الموارد المتاحة للتنمية، فإنه ليس هناك ما يكفي حتى يبدد، ومن ثم فإن المعونة يجب أن تستخدم بفعالية.

في عالمنا المترابط يتأثر أداؤنا على الصعيد الوطني كذلك بالنمو الاقتصادي العالمي. ومما يؤسف له، أن توقعات هذا النمو في الأجل القصير، ولا سيما في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، هي أكثر تواضعا مما كانت عليه خلاف عشرات السنين. وهذا هو سبب قيام الولايات المتحدة بالعمل عن كثب مع شركائها التجاريين، ولا سيما مع البلدان النامية، في الاجتماع الوزاري الذي عقد في الأسبوع الماضي في الدوحة من أجل الشروع في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ومنذ ثلاثة أسابيع، التقى الرئيس بوش بوزراء التجارة والمالية والتبادل التجاري من ٣٥ بلدا من البلدان الأفريقية في أول اجتماع تعقده الولايات المتحدة مع منتدى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى للتعاون التجاري والاقتصادي. وقد اعتبر الرئيس أن هذا المنتدى فرصة فريدة لإقامة روابط التجارة والثقة بين الولايات المتحدة وأفريقيا. وأعلن عن إنشاء مرفق جديد بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لدعم شركات الاستثمار الخاص لما وراء البحار لتشجيع استثمارنا في أفريقيا. وقد أثنى الرئيس بوش على الزعماء الأفارقة المتبصرين الذين أطلقوا المبادرة الأفريقية الجديدة. وأكد أنه يجب علينا، لتحقيق رؤية التقدم هذه، أن نعود إلى العمل المستمر الصبور على بناء عالم يتبادل الحرية.

وسوف تعمل المبادرة العالمية للتحالف الإنمائي التي شرعت فيها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، على إنشاء تحالفات استراتيجية مع شركاء جدد كالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والشركات الخاصة وأوساط التعليم العالي وحتى الأفراد الخواص. وستؤدي هذه التحالفات إلى إتاحة موارد وخبرات وتكنولوجيات جديدة هامة للتصدي للتحديات الإنمائية. وإن الولايات المتحدة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هي مشارك كامل في

المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أبدت أربع وعشرون دولة حاليا الالتزام المطلوب لتخفيف حدة الفقر وبدأت بالاستفادة من تخفيف الديون بموجب المبادرة. كما اقترح الرئيس بوش أن تقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بزيادة كبيرة في نصيب المنح في المساعدة التي تقدمها إلى أفقر البلدان.

ويتضمن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي أعده الأمين العام أفكارا مفيدة جدا، فضلا عن بعض الأفكار التي لم يتم التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأنها. ويجب على كل بلد أن يقوم باتخاذ الإجراءات الخاصة به للتصدي للمسائل المذكورة في الإعلان. ويمكن أن يساعد الدليل التفصيلي للأمين العام هذه العملية. وإننا نتطلع إلى قيام الدول الأعضاء بالنظر في الصياغة الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية والمؤشرات المقترحة التي صيغت مجددا.

إن التحديات التي نواجهها هائلة. ومع ذلك، فقد رأينا الوسيلة التي يمكن بها المجتمع الدولي أن يلتقي من أجل قضية مشتركة. وهذا هو الأمل الذي يرشدنا إلى المستقبل.

السيد سون جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي الخاص للأمين العام وللسيد مايكل دويل لقيامهما بنشر تقرير الأمين العام المعنون ”الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية“ في الوقت المناسب. ويمكن أن يعتبر تقرير الدليل التفصيلي هذا كخطوة أولى نحو تنفيذ إعلان الألفية، باعتباره يتضمن مبادئ توجيهية مفيدة للوفاء بالالتزامات النبيلة المنصوص عليها في الإعلان. ومما يزيد في قيمة التقرير، المرفق المعنون ”الأهداف الإنمائية للألفية“، الذي يحدد المؤشرات المرتبطة بإطار زمني التي ستستخدم في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية.

وفي العام الماضي، اعتمد إعلان الألفية في جو بهيج أعربت فيه الدول الأعضاء عن عظيم توقعاتها لأعمال الأمم المتحدة في المستقبل. إلا أنه يبدو أن التفاؤل والإرادة السياسية المنبثقين عن مؤتمر قمة الألفية قد فقدا قوتهما بعد عام واحد. ولهذا، على المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد التزامه بتحقيق أهداف السياسة التي وضعها إعلان الألفية. وفي ضوء عمليات التفاوض المتعثرة بشأن إبرام اتفاقيات دولية، وتدني الاقتصاد العالمي على مدار العام الماضي، تزداد الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي. وكما يؤكد تقرير الأمين العام للألفية، لا يمكن للقضايا العالمية، بطبيعتها، أن تحل عن طريق أي بلد بمفرده. وقد تجلى ذلك بصورة أوضح نتيجة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية. ورغبة في كفالة التنفيذ الناجح لإعلان الألفية، يجب علينا أن نؤكد مرة أخرى أن الجهود المتضافرة التي ترتكز على التعددية أنجع وسيلة للتصدي لمختلف التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي.

وانطلاقا من ذلك، نرحب بأن تقرير الدليل التفصيلي يقترح استراتيجية ملموسة للتحرك قدما صوب تحقيق كل من الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية. وكثير من هذه الاستراتيجيات، التي جمعها التقرير على نحو شامل، سبق استعراضها أو مناقشتها في إطار منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، مما لا شك فيه أنها ستكون مفيدة في تحقيق الرؤية المتجسدة في إعلان الألفية. ويمكنها بشكل خاص أن تكون دليلا جيدا أو علامة واضحة للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والأحداث والمؤتمرات الدولية القادمة وهي تحاول رسم سياسات على مستوياتها الخاصة بها. والجزء الوحيد من الدليل التفصيلي الذي يحتاج

إلى موافقة الدول الأعضاء هو نظام تقارير المتابعة، الذي يرد مفصلا في القسم الأخير، المعنون ''طريق المستقبل''. وكجزء من عملية تقارير المتابعة، يتوقع من الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا يتناول موضوعين مختلفين. فإذا كانت النية هي أن يتناول التقرير السنوي موضوعين مختلفين بغية التعجيل بالمتابعات في عدد أكبر من المجالات، نعتقد أنه يمكن اختيار الموضوعين على نحو يعطي التقرير ترابطا منطقيا وعمليا أوثق. ونرجو أن تتمكن الدول الأعضاء من إجراء المزيد من المناقشات حول هذه المسألة على أساس الاقتراح الوارد في قسم ''طريق المستقبل''.

وبينما أوافق أساسا على الآراء والمقترحات الواردة في المجالات السبعة التي تضمنها تقرير الدليل التفصيلي، أود أن أعلق بإيجاز على مجالين يمكننا أن نتخذ بصددهما تدابير ملموسة على نحو أكبر على مستوى الأمم المتحدة، وهما عمليات حفظ السلام وتعزيز الأمم المتحدة. أولا، في مجال السلم والأمن، من المعترف به على نطاق واسع أن منع نشوب الصراعات أكثر وسيلة مجدية التكاليف وسليمة سياسيا لضمان السلم والاستقرار في الأجل الطويل. وبالتالي، يجب أن نزيد تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات. ويجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد أن منهجية العمل التي تأخذ بها عمليات حفظ السلام قد تحسنت تحسنا كبيرا على مدار العام الماضي وفقا لتوصيات تقرير الإبراهيمي. ونرجو أن تشهد الأعوام القادمة زيادة في توسيع قدرات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثانيا، مما لا شك فيه أنه لا يمكن الاضطلاع بالتنفيذ الناجح لمتابعة إعلان الألفية دون تعزيز الأمم المتحدة. ووفقا لإعلان الألفية، فإن أهم أهداف السياسات في مجال تعزيز الأمم المتحدة هو أن نؤكد من جديد الدور الجوهري الذي تضطلع به الجمعية العامة وأن نمكنها من الاضطلاع به بفعالية. وأخذا بهذا الهدف في الاعتبار، نرجو أن تجرى مناقشات الأمم المتحدة على نحو عملي أكبر في المستقبل. ويرى وفد بلادي أنه لكي تتسم المناقشات بقدر أكبر من الموضوعية، يجب أن نهتم اهتماما أكبر باستعراض ينتقد المنجزات السابقة. وفيما يتعلق بالمناقشات التي تجري في المستقبل بشأن التقرير السنوي عن مواضيع معينة، نرى أنه ينبغي لهذه المناقشات أن تكون محافل تخبرنا فيها الدول الأعضاء عن أنشطتها في مجال الموضوع المخصص وتشاطرنا أفضل ممارساتها وتجاربها. ونرجو أن يعتمد هذا النموذج الجديد من المناقشة أيضا في المناقشات المعنية بالبنود الأخرى من جدول الأعمال.

أما وقد قلت ذلك فإنني أود أن أتناول بإيجاز الإجراءات التي اتخذتها حكومة جمهورية كوريا بصدد تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الألفية. فانطلاقا من رغبة جمهورية كوريا في الانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى كبح جماح انتشار القذائف، أصبحت في آذار/مارس الماضي عضوا في نظام رقابة تكنولوجيا القذائف. وفضلا عن ذلك، برهنت حكومة بلادي على التزامها بتخفيض استخدام الألغام المضادة للأفراد بانضمامها إلى الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة وقبول بروتوكولها الثاني المعدل. وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ المبادئ الديمقراطية من خلال الإصلاح المؤسسي والوعي المدني، ستستضيف جمهورية كوريا في سيول في العام القادم المؤتمر الثاني المعنون صوب مجتمع من الديمقراطيات. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل الحكومة الكورية جهودا متواصلة لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية والتوسع في مشاركتها في مؤتمر المانحين.

وأخيرا، أختتم بياني بالتأكيد على أهمية دعوة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى المشاركة في تنفيذ إعلان الألفية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على حاجة الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير معينة ترمي إلى الدعاية لإعلان

الألفية على نطاق واسع وإلى زيادة انتشار المعلومات المتعلقة بالإعلان.

السيد كارا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): تضم الجمهورية التشيكية صوتها إلى بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به ممثل بلجيكا في وقت مبكر اليوم، وهذا يجعلني أقتصر على الملاحظات القليلة التالية.

كان مؤتمر قمة الألفية معلما هاما للأمم المتحدة. وقد وضع جدول أعمالها، أو أعاد صياغته للسنوات القادمة، كما عبأ الدعم السياسي من أجل تنفيذه. وأثناء المناقشة العامة في الأسبوع الماضي، أشارت الأغلبية العظمى من الوفود، بما فيها عدد من رؤساء الدول، إلى نتائج مؤتمر قمة الألفية وإلى عملية تنفيذ الأهداف المكرسة في إعلان الألفية. ويبدو أن الدعم الذي كان هناك قبل ١٤ شهرا لا يزال موجودا، رغم أن قاعة الجمعية العامة خالية تقريبا هذا الصباح، مما لا يدل على أننا على وشك مناقشة قضية من أهم القضايا الاستراتيجية على قائمتنا.

ونعلم جميعا أن أهداف مؤتمر القمة وغاياته لم تنبثق عن المؤتمر نفسه بل عن محافل عالمية متنوعة. ونرى أن القيمة الإضافية الرئيسية لمؤتمر القمة كانت توحيد أهدافنا وغاياتنا في صفقة واحدة، مما يكفل قدرا أكبر من التعاون في السعي إلى تحقيقها. فهل يحدث هذا؟ قد يكون من السابق لأوانه أن نقول ذلك، ولكنني أود أن أقتبس قول السيد هاري هولكيري، رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، الذي يعود له الفضل في القيادة الحازمة لمؤتمر قمة الألفية المليء بالأنشطة. فقد ذكر في خطابه الختامي

> ”أن الدول الأعضاء والكيانات المعنية بالأمانة العامة تبدو غير قادرة على الخروج عن ممارسة رؤية القضايا المختلفة والنظر فيها في عزلة بعضها عن بعض“. (A/55/PV.112، ص ٤)

وبالتالي، يبدو أن التنسيق أحد المجالات التي نحتاج فيها إلى زيادة تعزيز جهودنا. وفي هذا الصدد، سيكون أمامنا اختبار رئيسي، يتمثل في المؤتمرين اللذين سينعقدان في عام ٢٠٠٢، المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

والسيد هولكيري أدلى ببيانه في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي اليوم التالي وجدنا أنفسنا في عالم مختلف، نواجه تهديدات جديدة تنذر بالشر. وقد كانت استجابة الأمم المتحدة للهجمة الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية استجابة فورية وحاسمة، تؤكد من جديد دورها الجوهري في معالجة الشؤون العالمية.

أصبح الإرهاب بين عشية وضحاها شغلنا الشاغل الذي نركز عليه أنشطتنا، ووقفت جميع الدول الأعضاء جنبا إلى جنب متحدة في جهودها لمكافحة هذا الشر في سابقة غير معهودة. واعتمدنا بشلك تلقائي، على حد قول وزير الخارجية في المملكة المتحدة السيد جاك سترو، جدول أعمال ١١ أيلول/سبتمبر. وكان حجم التغيير كبيرا. ولم يكن التقرير الممتاز المعنون ”نحن الشعوب“ (A/54/2000) الذي أعده الأمين العام لقمة الألفية يتضمن الكثير عن الإرهاب. وكان التزامنا باتخاذ إجراءات ملموسة ضد الإرهاب الدولي في إعلان الألفية مجرد التزام واحد ضمن التزامات كثيرة. والواقع أن موضوع الإرهاب الذي يندرج أساسا في نطاق اهتمام الخبراء القانونيين في اللجنة السادسة، لم يكن يخيم علينا بشكل كبير في ذلك الوقت. ولم يتطرق إليه تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في العام الماضي على الإطلاق.

ويتمثل جوهر التحدي اليوم في الجمع بين أولوياتنا العاجلة في مكافحة الإرهاب وبين استراتيجياتنا الطويلة الأجل وأهدافنا التي أقرتها قمة الألفية. إننا بحاجة إلى إقامة

توازن بين جدولي أعمال ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر، بل والأكثر أهمية، ضمان التماثل في الالتزام بكل من المهتمين. وفي اعتقادنا أن تنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل التي استلهمت إعلان الألفية يمكن أن تستفيد كثيرا من الوحدة المتجددة والروح التعددية. ونأمل أن يجد نفس القدر من التصميم الذي شكلنا به التحالف المضاد للإرهاب طريقه إلى التعاون في مجالات أخرى قبل اتقاء الصراعات، والقضاء على الفقر، وبناء السلام، وإزالة الألغام، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، لأن جميع هذه المجالات مترابطة مع بعضها البعض، وإهمالها يمكن أن يغذي جذور الإرهاب.

وفي وثيقة أخرى رفيعة المستوى وهي ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية'' يؤكد الأمين العام عن حق على ضرورة

> ''ما يلزم أن تُبدي الدول الإرادة السياسية للاضطلاع بالالتزامات التي قدمت فعلا ولتنفيذ الاستراتيجيات التي صيغت بالفعل''. (A/56/326، الفقرة ٧)

ونعرف الآن أن مثل هذه الإرادة السياسية يمكن توليدها. فلنقم باستكشاف هذه الإمكانية بشكل أكبر من أجل تنفيذ أهداف قمة الألفية.

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم في البداية يا سيدي الرئيس، باسم حكومة اليابان، عن تقديرنا لحسن قيادتكم لهذه الجلسة.

ومن الجلي أن إعلان الألفية الذي اعتمد في قمة الألفية قد حدد بوضوح الأهداف والمهام المنوطة بالمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، ويوفر ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''، الذي قدمه الأمين العام المبادئ الإرشادية سعيا لتحقيق ذلك الهدف. وأود أن أعرض اليوم وجهة نظر الحكومة اليابانية بشأن بعض المسائل البارزة التي شدد عليها إعلان الألفية والدليل التفصيلي.

إن مكافحة الإرهاب، وتوفير المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان وللاجئين الأفغان، وكفالة الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي، والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي والتعمير في أفغانستان، هي المهام الصعبة التي أصبح المجتمع الدولي مشغولا بها منذ ١١ أيلول/سبتمبر. وعلاوة على ذلك فإن الحالة في الشرق الأوسط زادت سوءا. ومن سيراليون إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كوسوفو وتيمور الشرقية، تواجه الأمم المتحدة بطلبات لحفظ السلام تتزايد أبدا. ويُواجه المجتمع الدولي، في نفس الوقت، بطائفة عريضة من المشاكل العالمية، مثل تلك المتعلقة بالفقر والتدهور البيئي، واللاجئين والمشردين والصحة العامة، والعقاقير المخدرة وهلم جرا. وبينما تقتضي كل مشكلة من هذه المشاكل التعاون من جانب المجتمع الدولي كما أكد على ذلك إعلان الألفية، فثمة مشكلتان من بينهما تتطلبان على الأخص اهتماما عاجلا. وهما: تدهور البيئة العالمية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية.

وفي مجال حماية البيئة العالمية، اتخذت خطوة هامة تمثلت في الاتفاق الذي توصلت إليه الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بشأن وضع قواعد محددة لتنفيذ بروتوكول كيوتو. ومسؤوليتنا الآن إنفاذ بروتوكول كيوتو بحلول عام ٢٠٠٢. وقد بدأت حكومة اليابان من جانبها، في إعداد الترتيبات تحقيقا لهذا الهدف. ولكي نضمن فعالية التدابير الرامية لمنع حدوث الاحترار العالمي، تواصل اليابان في الوقت ذاته بذل أقصى جهودها من أجل إعداد إطار عالمي واحد للتعاون، على أمل أن تنضم إليه الولايات المتحدة والبلدان النامية.

وستبذل اليابان أيضا كل ما في وسعها لإنجاح القمة العالمية للتنمية المستدامة، التي ينتظر أن تعقد في العام المقبل في جوهانسبرغ. وأود أن أبرز أهمية اعتماد قمة جوهانسبرغ لمبادئ إرشادية تهتدي بها الجهود البيئية العالمية لزيادة الاستفادة من آليات السوق والتكنولوجيات العلمية المبتكرة والإسهام في تسوية المشكلات المتعددة الأوجه مثل مشكلة إدارة المدن العملاقة ومشكلات المياه.

ولكي نعالج مشكلة الإيدز وغيره من الأمراض المعدية، لا بد للمجتمع الدولي أن يستحدث نهجا حسن التنسيق للاستجابة لاحتياجات كل بلد في إطار طائفة عريضة من المجالات، بما في ذلك التعليم والوقاية والعلاج وإنشاء أنظمة إصحاحية، والبحث والتنمية. وتحقيقا لهذا الغرض أعلنت الحكومة اليابانية في العام الماضي عن مبادرة أوكيناوا لمكافحة الأمراض المعدية، وبمقتضاها ستقدم مساعدة مالية وتقنية تربو على ثلاثة بلايين دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة للمساعدة على مكافحة الإيدز وغيره من الأمراض المعدية في البلدان النامية. وقد ألزمت اليابان نفسها أيضا بالإسهام بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا. واعترافا منا بأن ما أسماه الأمين العام ''بعدة الحرب'' ستكون له أهمية حيوية في مكافحة هذه الأوبئة المميتة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر مناشدتي بزيادة الدعم لهذا الصندوق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لويزاغا (باراغواي).

ولا جدال في أنه ما لم تعالج المشكلات الناشئة عن الصراع والفقر في أفريقيا معالجة فعالة، فلن يحل السلام أو الرخاء في العالم في القرن الحادي والعشرين. وبناء على هذا الاعتراف، عملت حكومة اليابان منذ عام ١٩٩٣ على تعزيز العملية التي استهلت بمؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا، بهدف ترسيخ ملكية بلدان أفريقيا وشركائهم في المجتمع الدولي لعملية التنمية. وستعقد الحكومة اليابانية مؤتمرا وزاريا في طوكيو من أجل الإعداد لمؤتمر طوكيو الدولي الثالث للتنمية الأفريقية بهدف تعزيز عملية المؤتمر. وترحب حكومة اليابان بالشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا التي استهلتها البلدان الأفريقية. وهي تعد في الواقع تعبيرا قويا على إصرار تلك البلدان على الاضطلاع بملكية مستقبلهم بأنفسهم. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشة مضمونية في الاجتماع الوزاري المقبل لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية بشأن كيفية دعم المجتمع الدولي لهذه المبادرة على أفضل وجه.

إن إقامة عالم يمكن أن تنمو وتتفتح فيه قدرات الأطفال الفطرية، أمر له أهمية مماثلة بالنسبة لمستقبل المجتمع الدولي. وتأمل الحكومة اليابانية أملا صادقا في أن يكون المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي سيعقد في يوكوهاما في كانون الأول/ديسمبر مثمرا تماما لتحقيق هذا الهدف وأن يسهم في نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل المزمع عقدها في العام المقبل.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التغلب على الفقر، وتشجيع التنمية من الأهمية بمكان في التصدي لهذه المسائل، التي تتراوح بين الإرهاب والصراعات وبين التدهور البيئي، والأمراض المعدية، ومستقبل الأطفال. ويتسم المؤتمر الدولي المهني بتمويل التنمية الذي سيعقد في آذار/مارس من العام القادم بأهمية في هذا الصدد، لأنه يمكن أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة كبيرة ليؤكد من جديد التزامه القوي بحشد الموارد المالية واستخدامها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من أجل قضية التنمية. وإدراكا من الحكومة اليابانية لذلك، فإنها ستواصل العمل بالاشتراك مع الحكومات الأخرى المعنية في سبيل إنجاح هذا المؤتمر.

وتؤدي التجارة أيضا دورا هاما في سعي البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة. ونرحب بما تم في الدوحة في وقت سابق من هذا الشهر من التوصل إلى الاتفاق الذي يجعل في الإمكان البدء في جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وتعتزم اليابان الاشتراك بشكل نشط في هذه الجولة الجديدة، آخذة بعين الاعتبار تماما أهمية أن تعكس المفاوضات ما تعرب عنه البلدان النامية من مصالح وشواغل.

كما أود لدى تناولنا لهذه المسائل العالمية أن أبرز في هذا السياق أهمية تركيز اهتمامنا على الأمن الإنساني، أي على حماية حياة الناس وكرامتهم. فالأمن الإنساني هو المطلب الأساسي للبشر، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. ويحدونا الأمل في أن يعين الصندوق الاستئماني للأمن الإنساني، الذي أنشأته الحكومة اليابانية في الأمم المتحدة، على إعطاء دفعة لهذا النهج ذي التوجّه الإنساني إزاء المسائل العالمية في السنين القادمة. ونتوقع تقديم مساهمات كبيرة في سبيل تحقيق هذه الغاية من جانب لجنة الأمن الإنساني، التي بدأت عملها بدعم قوي من الأمين العام كوفي عنان، والتي تشترك في رئاستها السيدة ساداكو أوغاتا والدكتور أمارتيا سن.

وأريد الإشارة هنا إلى أن إصلاح مجلس الأمن مسألة هامة أخرى من المسائل التي شدد عليها إعلان الألفية. والواقع أن المناقشات التي جرت في مؤتمر قمة الألفية والجمعية الألفية أظهرت بوضوح أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تؤيد إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين. وكما ذكرت في آخر المناقشات التي أجرتها الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن، يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، فإن التطورات التي طرأت على الحالة السياسية الدولية منذ ١١ أيلول/سبتمبر تنطوي على توسيع نطاق الدور الذي يقوم به المجلس، وتلقي ضوءاً جديدا على مسألة مشروعية المجلس وفعاليته. ونتيجة لذلك، أصبحت الحاجة إلى التعجيل بجهود إصلاح مجلس الأمن الآن أشد إلحاحا من أي وقت مضى. ولا بد لنا من التعاون على دفع هذه المسألة الهامة قدما للأمام. وكما ذكرت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ترى الحكومة اليابانية من المستحسن أن نركّز مناقشاتنا في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية على مسألة حجم المجلس الموسّع، وذلك من باب الأخذ بنهج تدريجي واضح الهدف في التوصل إلى مجموعة نهائية من الإصلاحات.

وختاما، أود أن أؤكد أن قدرتنا على تحقيق مختلف الأهداف الواردة في إعلان الألفية سوف تتوقف إلى حد كبير على الجهود التي تبذلها كل من الدول الأعضاء. ومن المهم أيضا أن تقوم الجمعية العامة وكل لجنة من لجانها، فضلا عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس الأمن، بتعزيز ما تبذله من جهود لتحقيق أهداف إعلان الألفية. والواقع أنه قد أحرز بالفعل شيء من التقدم المشجع في هذا السياق. فأثبتت المؤتمرات التي عقدت على مدى العام الماضي، من قبيل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة، فاعليتها في تعزيز جهود المجتمع الدولي الرامية لتنفيذ الإعلان.

وتتزايد أيضا أهمية زيادة تضافر الأمم المتحدة مع مختلف المنظمات الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ولعلي أضيف أنه قد جرت أيضا بعض التطورات الملحوظة في هذا الاتجاه.

وستواصل الحكومة اليابانية من جانبها الاشتراك في هذه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمساهمة فيها، وذلك في التزام راسخ منها بتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): لعلي أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي العميق للأمين العام لتزويده إيانا بهذا التقرير الشامل عن الاستراتيجيات المقترحة، وعنوانه ”الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية“. فمن شأنه أن يساعدنا مساعدة هائلة في المداولات التي نجريها الآن ويشكل نموذجا موثوقا أو خطة عمل تتمتع بالمصداقية لجهودنا المقبلة في مجال التعاون من أجل التنمية.

وقد جلبت حوادث ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الشنعاء التي وقعت في مدينتنا المضيفة وبلدنا المضيف وعيا جديدا بطابع الترابط والعولمة الذي يتسم به عالمنا. ويتعين علينا أن نسعى لفهم الأسباب الجذرية لهذه الحوادث الأليمة، ولا سيما بتنسيق جهودنا المبذولة للقيام برد شامل عليها. وفي قيامنا بذلك، يجب علينا أن نختار طريق الالتزام والحوار والشراكة.

ولهذه الأسباب بالذات أصبح إعلان الألفية، الذي يمثل تلاقيا ملحوظا في الآراء بشأن التحديات التي يمثلها القرن الحادي والعشرون، أشد ضرورة من أي وقت مضى. ولذلك تثني إندونيسيا على الأمين العام لتقريره الخاص بالدليل التفصيلي وتؤيد نهجه الشامل والمنسق. ونرى أنه سيؤدي بنا، وبالأمم المتحدة، والحكومات، وجميع قطاعات المجتمع المدني ذات الصلة، صوب التعاون المتبادل والشراكة. ومن شأنه أن يعين كثيرا على اجتياز العوائق الهائلة التي تعترض ما ينتظرنا جميعا من السلام والرخاء، بينما يعزز في الوقت ذاته مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

وسيكون الدليل التفصيلي لا محالة متمما للاتفاقات والبرامج التي سبق الاتفاق عليها خلال المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت في التسعينات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ تلك الاتفاقات والالتزامات الموجودة بالفعل على سبيل الأولوية. ولهذا السبب فإننا ونحن نرمي ببصرنا عبر المنظر العالمي اليوم لا يخالجنا أي شك فيما لمكافحة الإرهاب من أهمية حاسمة لمستقبل التعايش السلمي بين الدول.

ومن الحقيقي أيضا أن التهديدات والتحديات المتعددة التي كانت تشغل بالفعل مداولاتنا الحكومية الدولية قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر لم تختفِ. فهي ما زالت بيننا. ولم يخفت تماما خطر الإبادة النووية، بالرغم من مفاوضات نزع السلاح الواعدة والجديرة بالترحيب التي جرت في الآونة الأخيرة. ولا يسعنا أن نغفل التحديات المروعة التي ينطوي عليها منع نشوب الصراعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المسائل المحورية بالنسبة لتعزيز التنمية، وهي تفشي التخلف والتهميش والفقر الموجع، ترتبط ارتباطا لا انفكاك منه بمسائل الحرب والسلام هذه. ومن الأهمية بمكان أن نتابعها بقوة من خلال الحوار والشراكة، وليس من خلال المواجهة.

ويجب علينا في التصدي لهذه التحديات، وخاصة في جهودنا المبذولة لإحياء التعاون من أجل التنمية وللقضاء على الفقر، أن نوجد توازنا بين معالجتنا للمسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. ومن الوسائل والآليات الرئيسية التي يمكن استخدامها بفعالية في هذا الصدد البناء على الزخم الذي تحقق في التنمية المستدامة والالتزام الكبير بها. ويتسم القضاء على الفقر بأهمية محورية في هذا السياق. وتؤيد إندونيسيا تماما ما يستهدفه الإعلان والاستراتيجية الواردة في تقرير الدليل التفصيلي من خفض مستوى الفقر على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي متابعة هذا النداء، ثمة حاجة ماسة إلى القيام بمبادرات محددة قطريا، بما في ذلك التركيز على بناء القدرات الإنسانية والمؤسسية على الصعيد الوطني.

وقضية التنمية المستدامة ستكون أيضا القضية الأساسية التي سيتناولها مؤتمر القمة العالمي المقبل للتنمية المستدامة، الذي سينعقد في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وللخروج بنتائج ناجحة من مؤتمر القمة العالمي، علينا أن نعيد تكريس التزامنا العالمي بالتنمية المستدامة من خلال شراكة على أعلى مستوى. وإندونيسيا، فيما يعنيها، ملتزمة بإنجاح مؤتمر القمة؛ كما أن رئيس العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عقد عزمه على أن يبذل قصارى جهده لكفالة نجاح الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر. وسوف نستضيف الدورة النهائية للجنة التحضيرية، التي ستعقد على المستوى الوزاري في أيار/مايو المقبل، قبل انعقاد مؤتمر القمة.

وللمضي قدما بعملية التنمية المستدامة، يجب أن نضمن سلامة السياسات الوطنية. وبالتالي نرحب بالعديد من المبادئ التوجيهية الواردة في الفرع الخامس من الدليل التفصيلي والمتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد. ولما كانت إندونيسيا حاليا في خضم عملية بناء وتعزيز مؤسساتها للحكم الرشيد، فإننا نقدر ونؤيد نداء الأمين العام بالحكم الرشيد القائم على المشاركة وسيادة القانون. كما نؤيد تركيزه الشديد على مكافحة الفساد وكفالة وجود ضمانات لحماية الاستثمار الخاص داخل كل بلد. وإندونيسيا تؤيد هدف احترام ودعم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والكفاح من أجل حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان بما فيها حقوق الأقليات. وقد وقعنا مؤخرا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، مما يزيد من تعزيز التزامنا بحقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، نتفق مع الأمين العام في أنه ”لا يزال يتعين سد الفجوة بين الالتزامات والاجراءات العملية“. (A/56/326، الفقرة ١٩٧).

كما ترحب إندونيسيا بالدليل التفصيلي بصفته وسيلة لتعزيز الديمقراطية. وكما أكد وزير خارجية إندونيسيا مؤخرا في بيانه أمام الجمعية العامة، فإن إندونيسيا ”تفخر اليوم بكونها واحدة من أكبر الديمقراطيات في العالم“ (A/56/PV.54)، والتحدي الماثل أمامنا جميعا هو ضمان أن تكون الديمقراطية ناجحة وأن تحقق عمليا حياة أفضل للبشر جميعا.

وتمكين الأمم المتحدة يمثل مهمة مركزية مستمرة للمجتمع الدولي. كما أنه أساسي لتشجيع التنمية المستدامة الشعبية. وإعادة تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن ليصبح معبرا عن التطور المعاصر في العلاقات الدولية، مسألتان أساسيتان لبناء عالم أكثر ديمقراطية. ونحن نؤيد هذا النوع من الاستراتيجيات. وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن نأخذ آراء الدول الأعضاء في الحسبان. وتؤيد إندونيسيا أيضا الجهود المتواصلة المبذولة لدراسة حجم مجلس الأمن وتشكيله وكذلك أساليب عمله.

ومع ذلك، فإذا كنا جادين في ترجمة العبارات الطنانة إلى عمل فعلي وإلى واقع، فما علينا إلا الحصول على الموارد اللازمة لإحراز التقدم. ونعتقد أن هذه الموارد يجب أن تكون متناسبة مع المهام اللازمة لتعزيز الولايات المنوطة بالأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ إعلان الألفية والاستراتيجيات التي يتضمنها الدليل التفصيلي. ويجب أن تتلقى الأمم المتحدة اشتراكاتها المالية في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به. ويجب علينا في الوقت ذاته أن نكون متعاطفين مع وضع الدول الأعضاء التي، بسبب الصعوبات الاقتصادية الحقيقية التي تواجهها، لا تستطيع في الوقت الحالي الوفاء بالتزاماتها المالية.

وفي هذا السياق، نشعر بالقلق لأنه، على الرغم من الأولويات التي اعتمدت في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣٣،

هناك بعض مجالات الأنشطة الخارجة عن نطاق تلك الأولويات تتلقى في واقع الأمر موارد متنامية، بينما لم يشهد المجال المهم المتعلق بالتعاون الدولي لأغراض التنمية سوى قدر متواضع من النمو. وفضلا عن ذلك، فإن المؤتمر الدولي المقبل المتعلق بتمويل التنمية، والذي سينعقد في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، يستهدف خصيصا تناول الأهداف الإنمائية العالمية الشاملة والنهوض بهذه الأهداف، بما فيها أهداف إعلان الألفية. وينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لكي نستفيد بالكامل من هذه الفرصة حتى نتمكن من ترجيح الكفة لصالح التنمية. وأود فقط أن أضيف أن الجمعية العامة قررت فعلا عقد ذلك المؤتمر الدولي، وأنه حظي بتأييد مؤتمر قمة الألفية. لذا، يبدو لي أن من واجبنا الآن أن نتجاوز مرحلة التشكيك في جدوى عقد المؤتمر، وأن نركز، بدلا من ذلك، على أفضل السبل للخروج منه بنتائج ناجحة. ويحدونا الأمل في أن يوفق الأمين العام في توجيه انتباه جميع الدول الأعضاء إلى هذه النقطة المهمة.

السيد نافاريت (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للكم الهائل من العمل الذي أنجزته الأمانة العامة للأمم المتحدة في إعداد الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وهي عملية ساهمت فيها بالأفكار جميع إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وكذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وممثلو المجتمع المدني. وقد أسفرت هذه العملية الجماعية من التقييم والتخطيط، عن وثيقة تتناول أهداف إعلان الألفية، وتقترح مجموعة من الاستراتيجيات المحددة لإحراز تقدم نحو تحقيقها. والدليل التفصيلي، وتقارير الأمين العام السنوية، والتقرير المرحلي الشامل الذي سيقدمه الأمين العام سنة ٢٠٠٥، تشكل مجتمعة أدوات لا غنى عنها للتأكد من أن الدول الأعضاء تبقي على التزامها بتحقيق أهداف الإعلان، مما يمكننا من تقييم حالة التقدم المحرز نحو هذه الغاية.

في مقدمة الدليل التفصيلي، يذكر الأمين العام، كما أشار المتكلمون السابقون، أن معظم الأهداف التي حددها إعلان الألفية ليست جديدة، فهي مستمدة من المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينيات، ومن مجموعة من القواعد والقوانين الدولية التي تم تدوينها على مدى نصف القرن الماضي. وهي سابقة لا يمكن أن نغفل عنها عندما نسعى لتنفيذ إعلان الألفية، لأن أي تراخ في التزام المجتمع الدولي بتحقيق هذه الأهداف من شأنه أن ينتقص لا من جدية ومشروعية هذا التجمع العظيم فحسب، بل ومن جدية ومشروعية عمل أنفقت فيه الأمم المتحدة نصف قرن من الزمان.

ويعترف الدليل التفصيلي أيضا بأن ''المشاكل التي تصادفها الإنسانية مترابطة ترابطا وثيقا، وأن كل مشكلة منها تنحو إلى تعقيد حل مشكلة أخرى أو أكثر''. (A/56/326، الفقرة ٣). وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة، والإشارة التي بعثت بها تلك الأحداث فيما يتعلق بقدرة المنظمات الإرهابية على تهديد السلام والأمن الدوليين، وما ترتب عليها من آثار ألحقت أضرارا بالاقتصاد العالمي وبالذات في مجالات التجارة والسياحة والخدمات الأخرى، مثال واضح على هذه العلاقة. وهذا ما يستوجب عدم معاملة ظاهرة الإرهاب بمعزل عن المشاكل الأخرى. ففي سياق النظر في استراتيجيات لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن ندرس أسبابه ودوافعه والصلة بين الإرهاب والظواهر والعناصر الفاعلة الأخرى العابرة للحدود الوطنية والتي تشكل أيضا تهديدا للسلام والأمن الدوليين، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى بيان أدلى به وزير مالية الهند في نهاية هذا الأسبوع، أثناء اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أوتاوا، قال فيه عندما أشار إلى التغير الكبير الذي طرأ على العالم بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، إننا نعيش اليوم في عالم أكثر تكاملا، وأكثر وعيا بضرورة أن تظل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية متحدة، لأن الاستبعاد والفقر والإذلال والغضب والعنف ونفاد الصبر أينما وجدت، تشكل تهديدا للسلام والازدهار.

وندرك أن تكامل وترابط شتى مجالات العمل الوطني والتعاون الدولي ربما يشكلان أهم سمة من سمات الدليل التفصيلي الذي اقترحه الأمين العام. ولا يمكن تحقيق أي تقدم ملموس لا رجعة فيه في أي من المجالات السبعة التي بحثت في ذلك الدليل التفصيلي، إذا لم يكن مقترنا بتقدم حاسم في نفس الاتجاه في المجالات المتبقية التي تتراوح من السلام والأمن ونزع السلاح إلى تعزيز الأمم المتحدة مروراً بالتنمية والقضاء على الفقر، وحماية بيئتنا المشتركة، وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح؛ وحماية المستضعفين، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

وفي السنة الأولى التي أعقبت اعتماد إعلان الألفية، من المرجح أن المجتمع الدولي آخذ في الابتعاد عن بعض هذه الأهداف بدلاً من الاقتراب منها. وربما يعني التباطؤ المتزامن في النشاط الاقتصادي في بلدان الاقتصادات الصناعية الرئيسية، وبالتالي في العالم ككل، بالنسبة لبلدان عديدة وقف انخفاض عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر أو حتى ربما زيادة عددهم، الأمر الذي يزيد من صعوبة تحقيق الهدف الذي يتوخّى تخفيض أعداد من يعيشون تحت هذا الخط إلى النصف في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥. وتؤدي زيادة تباطؤ النمو الاقتصادي والتجارة العالمية أيضا إلى تعقيد تحقيق الأهداف البيئية وتؤثر على أهداف التنمية الاجتماعية والسياسية. ويشكل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية شروطا أساسية لا غنى عنها لتحقيق التقدم على النحو الذي اقترحه الدليل التفصيلي من أجل تحقيق أهداف الإعلان.

وانطلاقا من وجهة النظر هذه، يتيح لنا المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر من العام القادم فرصا تسمح لنا بالعودة إلى الطريق الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية أكثر عدلاً وإنصافا. وتثق المكسيك، باعتبارها البلد المضيف لمؤتمر مونتيري، بأن الاتفاقات والنتائج التي سيتم التوصل إليها ستيسر اعتماد الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق التقدم التي اقترحها الأمين العام في دليله التفصيلي.

وفي مجال حماية المستضعفين، لا بد لنا من أن نبتكر استراتيجية جديدة ونطبقها عمليا من أجل تحقيق تقدم لصالح الأشخاص المعوقين. إن عددهم الذي يقدر بنحو ٦٠٠ مليون شخص يشكل ثلث تعداد أكبر دولة مزدحمة بالسكان على ظهر كوكبنا. ومما لا غنى عنه أن يتم بشكل كامل إدماج هذه الفئة الهامة من رأس المال البشري في المجتمع، والتغلب على حالة التهميش والتمييز التي كثيرا ما تعاني منها. ومن شأن وضع اتفاقية شاملة ومتكاملة تحمي وتعزز حقوق الأشخاص المعوقين أن تمكن هذه الشريحة من سكان العالم من الإسهام بشكل كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أرساها إعلان الألفية.

إن المجتمع الدولي الذي يتجمع حول منظومة الأمم المتحدة تواجهه المسؤولية الجسيمة التي تتمثل في مواصلة بناء تعايش سلمي للأجيال المقبلة يستفيد منه الجميع وتتوفر له مقومات البقاء بيئيا. وهناك دليل تفصيلي لدى الحكومات والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية من

أجل توجيه أعمالنا صوب تحقيق حياة أفضل في العقود الأولى من الألفية الجديدة التي بدأت تواً. ولن يتيسر لنا تحقيق هذه الأهداف إلاّ إذا عملنا سويّاً وتحلينا بروح المسؤولية وبشكل متواصل. إن الأمم المتحدة ليست فكرة مجردة، بل هي تعبير واقعي عما يريده منها الأعضاء الذين يكوّنونها ولما يبديه هؤلاء الأعضاء من استعداد للاستفادة منها.

السيد كاسيمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): لقد كان اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في العام الماضي من جانب قادة بلداننا إنجازا تاريخيا. ويجسد الإعلان تطلعاتنا المشتركة من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر أمنا وازدهاراً لبني البشر. وهو يتضمن ٥٦ هدفا محدداً تم عرضهم في ست مجموعات من الأنشطة.

ولو كنا في أوقاتنا العادية لكنا قد قضينا الجزء الأكبر من الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في العمل سويا من أجل صقل تدابير ملموسة والاضطلاع بها لتحقيق أهداف الألفية. ولكن الأحداث الإرهابية الرهيبة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر حوّلت اهتمامنا إلى جدول أعمال ذي أهمية فورية. ومع ذلك، فإننا إذ قمنا – نحن الدول الأعضاء بتعبئة إرادتنا السياسية ومواردنا من أجل مكافحة الإرهاب الدولي، لا بد لنا من أن نصغي لنصيحة الأمين العام التي جاءت في بيانه أمام الجمعية العامة في الجلسة ٤٤ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر والتي قال فيها: ''فلنتذكر أن أيّاً من القضايا التي كانت تواجهنا يوم ١٠ أيلول/سبتمبر لم تصبح أقل إلحاحية''.

فلهذه القضايا نفس الأهمية التي نوليها لجهدنا المشترك في مكافحة الإرهاب الدولي، ويجب علينا ألا ننسى الأولويات الأخرى العديدة التي تستأهل وبحق نفس الاهتمام والالتزام الضرورين للقيام بعمل فوري. وعلى ذلك فإن المناقشة التي تجريها الجمعية العامة لهذا البند، أي بند ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية'' هامة وتجيئ في توقيت حسن. وهنا يتعين علينا أن نجري تقييما للإنجازات التي حققناها حتى الآن، وندرس السبل الملموسة للمضي قدما في تنفيذ الدليل التفصيلي. ونقدر الجهود التي بذلها الأمين العام ليقدم إلينا الوثيقة ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''، الذي يقدم معلومات مفيدة واقتراحات حافزة على التفكير بشأن الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغايات.

وفي رأينا أن جزءا هاما من إعلان الألفية ومن الدليل التفصيلي المقترح يبرز أهمية تحقيق أمن البشر وذلك من خلال التحرر من العوز والتحرر من الخوف. ونرى أن الرسالة التي تؤكد ضرورة جعل الإنسان محور كل جهودنا سواء كانت من أجل النهوض بالسلام والأمن أو من أجل تحقيق التنمية تتخلل الإعلان والدليل التفصيلي.

وتتجلى على أفضل وجه المسؤولية عن تحقيق هدف التحرر من العوز في التزام قمة الألفية بالتنمية والقضاء على الفقر. وهذا الهدف يجب أن يكون على رأس أولوياتنا. فبضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وبالتغلب على الجوع، وبتوفير فرص الحصول على المياه الآمنة والمساواة في التعليم، والعلاج من كل الأمراض بدءا من الملاريا ووصولا إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – بذلك فقط يستطيع الأفراد أن ينعموا بأمن حقيقي ويتمتعوا بالحياة بكل ما فيها من إمكانيات.

ويؤدي الفقر أيضا إلى توليد تهديد خطير آخر لكل من أمن البشر والأمن القومي، ألا وهو التهديد من المخدرات. ويرتبط الاتجار بالمخدرات ارتباطا لا ينفصم بأشكال متعددة من الجرائم عبر الوطنية، التي من بينها غسل الأموال والإرهاب الدولي. ولهذا، فإن تايلند مصممة على

مضاعفة جهودها لتنفيذ التزاماتها بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، كما طلب في إعلان الألفية.

ولا بد لنا من أن نعمل سويا لنقضي على الفقر. وعلى الصعيد العالمي، نأمل أن نتمكن لدى متابعتنا لنتائج المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة من معالجة قضايا الفقر بشكل فعّال، وأن ننجح في التخلص من هذه الآفة من خلال جملة أمور من بينها تعزيز فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، وزيادة قدرة البلدان النامية على الاستفادة من منافع التجارة. كما نأمل أن يؤدي المؤتمر الدولي القادم لتمويل التنمية في مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ إلى حفز المزيد من المبادرات الملموسة الرامية إلى الاستجابة الفعّالة لاحتياجات التنمية وغيرها من المسائل المتصلة بالتحرر من العوز في البلدان النامية بطريقة شاملة.

وإننا جميعا ندرك أنه يجب الاضطلاع بمعظم المبادرات على الصعيد الوطني. وتحقيقا لهذه الغاية جعلت حكومة تايلند الملكية القضاء على الفقر إحدى أعلى أولوياتها. وما إنشاء مشاريع للقروض الصغيرة لفقراء الريف والحضر على السواء إلا مظهر واحد ملموس لهذه السياسة. ولضمان أن تؤتي هذه السياسات ثمارها، فإننا نتابعها بتطبيقنا الدقيق لمبادئ الشفافية والحكم الرشيد، بما في ذلك التدابير اللازمة لمكافحة الفساد.

وتحقيق التحرر من الخوف بتهيئة بيئة يتوفر فيها السلم والأمن للناس هو العنصر الرئيسي الآخر للأمن البشري، وهو ما يرد من أفكار في إعلان الألفية والدليل التفصيلي على السواء. وهناك حاجة إلى تعزيز ثقافة السلم والتسامح بصورة أكثر نشاطاً للمساعدة على منع تصعيد الخلافات إلى صراعات. وهذا يمكن أن يشمل وضع استراتيجيات فعالة لمنع نشوب الصراعات ومتابعة العديد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة.

ويمثل حفظ السلام ذراعا هامة للأمم المتحدة في المساعدة على صون السلم والأمن الدوليين. ونحن بوصفنا أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، ولاسيما في جنوب شرقي آسيا، يحدونا الأمل في أن تعطي الأمم المتحدة الأولوية لاستكمال عملية إصلاح حفظ السلام وفقا لتقرير الإبراهيمي الذي أيدناه في مؤتمر الألفية السنة الماضية. وإننا ندعم أيضا أعمال المتابعة التي من شأنها أن تؤدي إلى بناء استراتيجيات فعالة لبناء السلام والإنعاش والتعمير لضمان الاستقرار الطويل الأمد في مرحلة ما بعد الصراع. ولا معنى لأن تكسب الأمم المتحدة الصراع بمجرد إنهائه، لتخسر السلام بعد ذلك. ويحدونا الأمل في أن تصبح مواصلة الدعم السياسي وتخصيص الموارد للإنعاش وإعادة التعمير في أماكن مثل تيمور الشرقية وأفغانستان، السمة المميزة لسياسة الأمم المتحدة في هذا الشأن.

علاوة على ذلك، فإن تايلند تؤيد تماما عدم الانتشار النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية، وخاصة أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد نؤيد الاقتراح الرامي إلى تنظيم مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية. ونؤيد أيضا إصلاح أنظمة الجزاءات لتصبح أكثر تحديدا في أهدافها وأكثر فعالية مع تقليل الأثر السلبي على الشعب وعلى البلدان الثالثة.

لقد تطرّقتُ مجرد تطرق لبعض جوانب العديد من الأهداف المضمنة في إعلان الألفية. ونحن نرى أن الدليل التفصيلي يستحق منا الاهتمام. والاستراتيجيات الواردة فيه يمكن صقلها أثناء مداولاتنا. ولكن، في نهاية المطاف، ينبغي للإعلان والدليل التفصيلي كليهما ألا يظلا وثيقتين ولكن ينبغي أن ينفذا بأكملهما. وينبغي لنا نحن الدول الأعضاء

إظهار إرادتنا السياسية وتعبئة الموارد اللازمة لترجمة هذه الالتزامات إلى أعمال ملموسة، فرديا وجماعيا. ولكي تفي الأمم المتحدة بمهمتها المتمثلة في مواجهة تحديات العقود المقبلة، يلزمنا أن نوفر لها الموارد والأدوات اللازمة، والأهم من ذلك، الدعم اللازم. وتايلند، بدورها، ستعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في جهودنا المشتركة المبذولة تجاه تحقيق الأهداف المحددة في الإعلان.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إننا نشيد بمبادرتكم المتمثلة في عرض مشروع القرار المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. ونحن نؤيدها تأييدا كاملا. ونرى أن تقديم تقرير سنوي عن مؤتمر القمة واستعراضه كل خمس سنوات سييسر تحقيق أهدافنا.

لقد صحب حلول الألفية الجديدة اهتمام بعودة ظهور القيم والمبادئ الأساسية التي نتشاطرها ونجلها. وأتت هذه ثمارها في بداية القرن الجديد في عدد من المناسبات التي ركزت الاهتمام الدولي على القضاء على الفقر وتشجيع التجارة والتنمية المستدامة. ومما لا شك فيه أن من الأحداث الكبرى مؤتمر قمة الألفية الذي أدى إلى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وهو يتألف من التزامات محددة بهدف تحسين تقدم ورفاهية البشرية بشكل جماعي. وقد اعتمد الإعلان بعض التدابير المحددة في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في التنمية والقضاء على الفقر؛ وحماية بيئتنا المشتركة، والمعوزين والضعفاء؛ والوفاء بالاحتياجات الخاصة بأفريقيا؛ وتعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها. ولذا فإن الألفية الجديدة آذنت، عن حق، بدخول عهد جديد من الآمال والبشائر السامية.

ونحن نشكر الأمين العام على تقرير الدليل التفصيلي الوارد في الوثيقة A/56/326. فهو يحاول أن يرسم بالتفصيل كيف يمكن تحقيق التزامات إعلان الألفية. والتقرير قد جاء في وقته المناسب ويقدم إسهاما مفيدا تجاه الاختتام الناجح للمناسبتين الدوليتين الرئيسيتين في عام ٢٠٠٢ وهما: المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

وهذان المؤتمران مهمان بالنسبة لنا. فهما سيحددان، بقدر كبير، ما إذا كنا نستطيع أن نورث الأجيال المقبلة بيئة سليمة يمكن فيها ضمان الحريات الأساسية الثلاث وهي – التحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف، وحرية البقاء. وسيوفران لنا أيضا فرصة أخرى للاضطلاع بمحاولات واعية لسد الفجوة القائمة بين الوعد والأداء. ويتسم مؤتمر التمويل لأغراض التنمية بأهمية خاصة بالنظر إلى ملاحظة الأمين العام في التقرير، حيث قال

> ”بل إنه لن يتسنى بلوغ أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية ما لم تتوافر موارد إضافية كبيرة“. (A/56/326 ، الفقرة ٩)

وبغية تحقيق أهداف إعلان الألفية، عقدت على الأقل ثلاثة مؤتمرات رئيسية في سنة ٢٠٠١. وهذا أمر مشجع. والمؤتمرات هي، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نموا، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومؤتمر الموئل. والتوصيات الرئيسية التي صدرت في هذه المناسبات ينبغي أن تصبح عناصر أساسية في أي استراتيجية لتحقيق أهداف إعلان الألفية. وعلى الرغم من أن نتيجة الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود بالدوحة لم ترتبط رسميا بهذه الأهداف فإننا نأمل أن تدعم أهدافنا.

وفي حين أننا نشيد بالتقرير، فإننا نود إبداء بعض الملاحظات بشأن عدد من المجالات التي تهمنا. فالفقرة ٨٢ من التقرير تشدد على ضرورة إدماج الأهداف الإنمائية للألفية مع الأهداف الوطنية لتقريب الشقة بين التوقع

والإنجاز. ولكنها لا تحيط علما على نحو كاف بحقيقة أن القضاء على الفقر قد أصبح بالفعل أولوية عليا للعديد من البلدان النامية وأن سياساتها واستراتيجياتها الداخلية تركز عليه منتهى التركيز. وهي أيضا لا تذكر أن الخطط والبرامج الوطنية لا يمكن إلا أن تحرز نجاحا محدوداً لأن هذه البلدان تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ برامج الحد من الفقر بسبب الافتقار إلى الموارد وقيود الإمداد.

وتقترح الفقرة ٨٦ تعزيز القدرات على تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولكن، بالنسبة لأقل البلدان نموا التي تفتقر إلى القدرة الإنتاجية والمؤسسية اللازمة بسبب نقص الموارد، قد يصبح الدعم الأولي من الشركاء الإنمائيين ضروريا. وفي هذا السياق نشعر بأنه ينبغي تسليط الضوء هنا على الجانب البالغ الأهمية المتمثل في توفير المساعدة المالية والتقنية الخارجية.

وتوجد أغلب العلل الاجتماعية المحددة في إعلان الألفية في أسوأ صورة لها في أقل البلدان نموا. وهذا من طبيعة المشاكل العامة والهيكلية في أقل البلدان نموا. ويجب أن تعالج هذه المشاكل على أساس إعطاءها الأولوية إذا أريد إحداث تغيير كبير بخصوص الفقر في كل أنحاء العالم. وفي رأينا المدروس، ينبغي إعطاء اهتمام خاص لهذه القضية في الدليل التفصيلي. وإذا كان المراد من الدليل التفصيلي أن يكون خطة عمل أساسي، ينبغي أن تلقى احتياجات وشواغل أقل البلدان نموا الاهتمام بغية تحقيق هدف خفض حدة الفقر. ولذلك ينبغي أن يكون هناك تركيز أكبر على القيود المفروضة على أقل البلدان نموا في التقارير القادمة.

والسلم والأمن ونزع السلاح جوانب حيوية لضمان التحرر من الخوف. وبنغلاديش ملتزمة دستوريا بإقامة علاقاتها الخارجية على أساس صون السلم والأمن الدوليين، كما تجسدها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبوصف بنغلاديش عضوا منتخبا في مجلس الأمن فإنها تؤدي دورا نشطا في مختلف مداولاته. وبوصفنا بلدا رئيسيا مساهما بقوات، لدينا اهتمام كبير بإصلاح عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، نرحب بتوصيات تقرير الإبراهيمي بوصفها إسهاما ملموسا في تحقيق تلك الغاية.

ومن بين أهداف إعلان الألفية القضاء على أسلحة الدمار الشامل. ونحن نرى أن السلم والتنمية مترابطان ومتشابكان. لذلك فإن القضاء التام على الأسلحة النووية هو أولوية بالنسبة لنا في مجال نزع السلاح. وبنغلاديش ملتزمة دستوريا بنزع السلاح العام والكامل. ونحن نتميز في جنوب آسيا بكوننا بلدا أظهر التزاما راسخا ولا يتزعزع بنظام نزع السلاح الدولي لكل فئات أسلحة الدمار الشامل وكذلك الأسلحة التقليدية. كما أننا دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووقعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تأكيدا على التزامنا الكامل بنزع السلاح النووي.

وهدف الألفية الداعي إلى العمل المنظم لمناهضة الإرهاب اكتسب أهمية خاصة في أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر. وكانت بنغلاديش تعلن دائما وبشكل لا لبس فيه أنها تعارض الإرهاب بقوة، وبشتى مظاهره، وأنها تلتزم التزاما ثابتا بجميع الجهود الدولية الساعية إلى القضاء على الإرهاب من خلال قواعد قانونية مقبولة، على الصعيدين الوطني والدولي.

ونحن على اقتناع بأن الأهداف الإنمائية الثمانية لإعلان الألفية، بجانب الغايات المحددة فيه، قابلة للتنفيذ شريطة إدامة الإرادة والالتزام السياسيين اللذين تم توليدهما من خلال عقد مؤتمرات كبرى في مجال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وسيوفر هذا الالتزام الأساس للدعم والتعاون والمساعدة الدولية بغية تهيئة مناخ خارجي

مساعد وداعم. وستعزز الإرادة إحساسنا بالإصرار. وتحديات المستقبل هائلة ولكن لا يستحيل التغلب عليها. وليس لدي أي شك على الإطلاق، بسبب إرادتنا وعزيمتنا الجماعيتين، في أننا سنتمكن من تحسين أدائنا حتى في مواجهة الشدائد، تماما مثلما ترتفع الطائرة الورقية في وجه الريح.

السيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): لقد أكد الإعلان الرسمي لرؤساء دولنا وحكوماتنا، الذين اجتمعوا هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر العام الماضي عند مطلع الألفية الجديدة، ضمن أمور أخرى، على عزمهم إقامة سلام عادل ودائم في كل أرجاء العالم، فكانوا بذلك يعملون بامتثال كامل لمقاصد ومبادئ الميثاق، التي تعتبر خالدة وعالمية. والقيم الأساسية التي تعتبر ضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين هي الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة، والمسؤولية المشتركة بين دول العالم.

وبعد عام على ذلك، هزت عواقب الهجمات الإرهابية المشينة في ١١ أيلول/سبتمبر السلام العالمي لتطرح سؤالين رئيسيين: هل نحن الآن، بعد مرور عام، أكثر قربا من تحقيق رؤية المستقبل الأفضل للعالم، التي يجسدها إعلان الألفية، عما كنا عليه قبل عام؟ ما الذي سنفعله جميعا لإعادة التأكيد على الطابع الخالد والعالمي لهذه القيم والمبادئ الأساسية؟

وثمة أناس يرون أن بعض الالتزامات المحددة في إعلان الألفية تبدو الآن وكأنها ذات وزن أكبر من غيرها، أو أنها على الأقل تعتبر قضايا ذات أولوية دون التشكيك في صلاحية وأهمية الأهداف ووجهات النظر طويلة الأجل. والقضية هي كيف تتم المحافظة على التوازن الحساس بين هذه الأولويات في عالم اليوم المعولم والمترابط دون إهمال أو تهميش لبعضها، مع التغلب في الوقت ذاته على مشاكل يعتبرها البعض أولوية بالنسبة لهم. ولكي نمنع ذلك يجب أن نعمل بوصفنا مجتمعا عالميا من جميع النواحي. وهذا يعني مواجهة الإرهاب والجريمة الدولية وغسل الأموال، ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وأمراض أخرى معدية، وبناء نظام عادل للتجارة العالمية، وتشجيع الاستقرار المالي، ومنع وقوع الأزمات الحادة والمفاجئة، وحماية الموارد الطبيعية والبيئة.

ويقدر وفدي جهود الأمين العام لإعداد التقرير الشامل الذي صدر في الوقت المناسب بعنوان ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''، مثلما طلب القرار ١٦٢/٥٥. ومعظم الأهداف المحددة في إعلان الألفية مستقاة في الحقيقة من محافل دولية ومؤتمرات عالمية عديدة انعقدت في التسعينات وقبلها. ولكن لا يخفف ذلك بأي حال من صعوبة تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق هذه الأهداف على مختلف الصُعد. وكما يشير الأمين العام بحق في تقريره، لن يمكننا من تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها زعماء العالم قبل عام سوى الإرادة السياسية الثابتة للدول. ويجب أن يتحمل بشجاعة من هم أوفر حظا القسط الأكبر من المسؤولية عن تحقيق وضع أفضل للجميع، ويجب عليهم الوفاء بالتزاماتهم، مهما كان ذلك بغيضا في المدى القريب. ومن نفس المنطلق، يجب أن يبذل من هم أقل حظا كل ما بوسعهم لضمان ألا تذهب جهود الآخرين هباء بل أن تصبح مفيدة للجميع.

ولقد تم دفع الحرب الشاملة ضد الإرهاب إلى صدارة جدول الأعمال الدولي بفعل المشاهد المروعة للخسائر البشرية والتدمير لمعالم بارزة مألوفة وقيمة. وكان رد الفعل السريع من الجمعية العامة ومجلس الأمن على الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر وإنشاء لجنة تابعة لمجلس الأمن للإشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣

(٢٠٠١) دليلا إضافيا على دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه في الحرب الشاملة على الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، يقر وفدي استراتيجيات مكافحة الإرهاب الدولي على الصعيد العالمي المذكورة في الدليل التفصيلي. ونأمل أن يثمر العمل التشريعي الذي أجرته اللجنة المخصصة التي أنشأها قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ لصياغة مشاريع لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي واتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ونأمل أيضا أن تنجح اللجنة المخصصة في التوصل إلى اتفاق حول مشاريع الاتفاقيات في اقرب وقت ممكن.

وفي رأينا، يتعين قياس التصدي الدولي لخطر الإرهاب العالمي. ويجب ألا تطبق العدالة الفعالة على كل من ارتكبوا واقترفوا ودعموا هذه الأعمال المشينة فحسب، بل يجب أيضا القيام بعمل متعدد الجوانب لتغيير المناخ الذي أدى إلى هذه النزعة المدمرة وهذا الحرمان.

ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتعزيز سيادة القانون الدولي، ولا سيما معاونة الدول في وضع الأطر القانونية الداخلية التي تتسق مع حقوق الإنسان والقوانين والمعايير الدولية؛ والتقيد على الصعيد العالمي بجميع الأنظمة الرئيسية المتعددة الأطراف لعدم الانتشار وتعزيز آليات التنفيذ والتحقق من اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية؛ والتصدي بشكل فعال لمشكلة المخدرات والاتجار غير المشروع بها عالميا، ومكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريبهم، وبخاصة غسل الأموال، بوصفها موارد يعول عليها في تمويل الإرهاب الدولي؛ والعمل المتضافر لوضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال تعزيز التدابير الإقليمية والتعاون في مجال نزع السلاح، عن طريق تقديم المساعدة الفنية والدعم المالي للبلدان المتضررة في المناطق الهشة من العالم، ومن بينها منطقة جنوب شرقي أوروبا.

وثمة أسباب في غاية الوضوح لكون مكافحة الإرهاب هي المسألة المهيمنة على مجريات الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ومع ذلك، لا بد أن تبقى الأهداف الإنمائية للألفية في طليعة جدول أعمال المجتمع الدولي. كما أن توسيع التفاهم بين الحضارات، ومعالجة القضايا والمشاكل الإقليمية – التي يتصل العديد منها بالتنمية – والتماس الحلول الناجعة والشاملة، أمور ضرورية على الصعيد العالمي. فإذا نجحنا في تجاوز الانقسامات والأنماط الجاهزة التي ورثناها عن الماضي، والتي لا تلائم العصر الحديث للعولمة والتكافل، يمكن أن يكون المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري في العام المقبل نقطة تحول في معالجة المسائل المتصلة بتعبئة الموارد من أجل تمويل التنمية. والحد من الفقر وتعزيز التنمية أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والواسع النطاق. كما أن تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ وتخفيف وطأة الجوع يتطلبان توفير مساعدة دولية ضخمة من أجل تهيئة البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتمكينها. ويحدونا الأمل في أن ينجح المؤتمر الاستعراضي المقبل لمؤتمر قمة الأغذية العالمي في وضع استراتيجيات جديدة على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية بغية تحقيق الأهداف المتوخاة. وإن وجود حوالى مليار نسمة في بلدان العالم النامي ما زالوا يفتقرون إلى إمدادات المياه النظيفة، وأن ٢,٤ مليار نسمة ما زالوا يفتقرون إلى المرافق الصحية الأساسية، يتطلب منا عملا عاجلا.

وبنفس الدرجة من الأهمية يأتي تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى التي تناولها إعلان الألفية، وفي مقدمتها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المبينة في العهود الدولية والاتفاقيات ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن يحرز مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في

جوهانسبرغ في العام المقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر قمة الأرض التي عقدت في ريو ، النجاح في تسريع هذه العملية. واسمحوا لي بأن أشير إلى مسألة محددة تهم بلدي على وجه الخصوص، ألا وهي وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من البطالة بين الشباب، التي تجاوزت نسبتها الآن ٤٠ في المائة من معدلات البطالة في العالم. ونرحب بتوصيات الفريق رفيع المستوى لشبكة تشغيل الشباب، الذي تم تشكيله بمبادرة من الأمين العام بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، انطلاقا من التزام سياسي ونهج جديدين أوجدهما مؤتمر قمة الألفية. فالشباب ثروة، وليسوا مشكلة، لبناء عالم أفضل لليوم والغد.

ولا بد للأمم المتحدة، في المقام الأول، أن تتوفر لها القوة الكافية لكي تجدد الإيمان بين الدول والشعوب بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة البشر والمساواة للجميع. فحقوق الإنسان جميعها – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – مترابطة وعالمية، وأي انتهاك لحقوق الإنسان هو اعتداء على الكرامة البشرية. وهذا هو السبيل الناجع الوحيد نحو تعزيز أهمية منظمتنا في فجر الألفية الجديدة. وباتباعنا هذا الطريق، سنواجه تحديات جسيمة. وعلينا أن نرتقي إلى مستوى هذه التحديات كيما نتمكن من إقامة عالم أفضل للمليارات الستة الذين يعيشون على هذا الكوكب والمليارين الإضافيين اللذين سينضمان إلينا خلال الـ ٣٠ عاما المقبلة. ولن يتسنى إرساء أسس ترسيخ الالتزام بالأهداف السامية لإعلان الألفية إلا من خلال استراتيجية جيدة التنسيق تستند إلى اتساق سياسي أكبر وتعاون أوثق بين المؤسسات والوكالات الدولية في إطار منظومة الأمم المتحدة، والتفاعل الداعم بين المنظومة وشركائها على المستوى الوطني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. إن ذلك لن يجعل الأمم المتحدة منظومة أكثر فاعلية فحسب، بل وسيوفر مناخا أكثر ملاءمة لعملية متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية كيما تصبح القوة الدافعة للأمم المتحدة ذاتها.

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يعرب عن شكره للأمين العام على التقرير المفصل الذي قدمه لنا، والذي يقترح فيه دليلا تفصيليا لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية. وقد حظيت الأهداف المحددة والاستراتيجيات المقترحة في هذا الدليل تأييد بلادي بوصفها صكوكا ملائمة وضرورية لكفالة عالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا. وأتاح مؤتمر قمة الألفية لنا أن نحدد القضايا التي تؤثر علينا جميعا، والتي لابد لنا أن نواجهها باعتبارها جزءا من التحدي الذي ليس بوسع أي دولة أن تتجنبه. ويحدد مؤتمر القمة هذا خطة للسلام والتنمية والأمل لعالم يحيق به الفقر المدقع، والتعصب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، والإرهاب والجريمة عبر الوطنية، والفساد، وانتشار الأسلحة، والتمييز، وتفشي الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا، وتدهور البيئة، والتنمية غير المتوازنة، وغير ذلك.

لقد أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا عزمهم على إقرار سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم عن طريق تسوية المنازعات سلميا ووفقا للقانون الدولي ومبادئ العدل واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتم الاعتراف بالتسامح، والمساواة، والتضامن، والحرية واحترام الطبيعة والمسؤولية المتبادلة بوصفها قيما أساسية ضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

ولسوء الطالع، نجتمع اليوم في ظل الأعمال الإرهابية التي جرت في ١١ أيلول/سبتمبر. ويجمعنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، هدف مشترك يحدد هويتنا: وهو مواجهة الإرهاب الدولي في إطار مسعى يتجاوز الحدود

والأيديولوجيات والديانات، والأعراق والثقافات. لقد غيرت الأعمال الإرهابية نظرتنا إلى العالم، وهي تتطلب إرساء تحالف عالمي ضد تلك الآفة، على أن تقوده الأمم المتحدة. وهذا يجعل التنفيذ العاجل لإعلان الألفية أكثر إلحاحا. والتغلب على الإرهاب يتطلب تكثيف مكافحة المظاهر المرتبطة به مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وكما قالت كولومبيا في اجتماعات دولية عديدة، علينا أن نراقب إنتاج واستهلاك المخدرات غير المشروعة دون أن يغيب عن بالنا أن تلك تجارة عبر وطنية معقدة يتم تداول أرباحها من خلال النظام المالي الدولي وأنها تمول من الإرهاب. والتقاعس عن مراقبة المؤسسات المالية ووجود ملاذات ضريبية وملاذات مصرفية يسهل على المنظمات الإجرامية الدولية تمويل العنف والإرهاب. وعلينا أيضا أن نقضي على التجارة التي يتعذر مراقبتها في السلائف الكيميائية وإنتاجها، وتكثيف مكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريبهم.

وكما ذكر رئيس كولومبيا في المناقشة العامة، ”لم يتم التشديد على أي من الأولويات المحددة في مؤتمر قمة الألفية بقدر التشديد على ضرورة كفالة أن تستفيد كل شعوب العالم من مزايا العولمة ... ونحن بحاجة إلى أن ندرك، من خلال التأمل العميق، مسؤوليتنا عن مواءمة العولمة وكفالة أن تشمل مصالح كل البلدان والمناطق“ (A/56/PV.45).

وكاستراتيجية لتطوير إعلان الألفية بهدف القضاء على الفقر المدقع، من الضروري إذاً وضع نظام تجاري ومالي عادل وقابل للتنبؤ به وغير تمييزي يكون إطاراً جديداً للشراكة العالمية التي من شأنها أن تكفل النمو الاقتصادي المستديم والتنمية المستدامة لأقل البلدان تقدماً. وبغية أن يكون هذا النظام قابلاً للحياة، يجب إزالة جميع العوائق والعقبات التجارية التي تواجهها البلدان النامية، وتعبئة الموارد الضرورية لتمويل تنميتها.

وفي هذا السياق، فان المؤتمر الدولي للتمويل والتنمية الذي سينعقد في المكسيك العام المقبل يتصف بأهمية خاصة. ولا شك انه ما لم نعبئ الموارد المالية الضرورية ونحرز تقدماً نحو إنشاء هيكل جديد من شأنه أن يكفل استقرار النظام المالي الدولي، فان الالتزامات والمسارات التي وضعت في مؤتمر قمة الألفية ستبقى حبراً على ورق. ومن وجهة النظر نفسها، علينا أن نعزز النتائج التي سيخلص إليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سينعقد في جوهانسبرغ العام المقبل، حيث سيعتمد ميثاق للشحن يمكِّن من تحقيق توازن حقيقي بين دعائم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

وثمة أولوية أخرى للدليل التفصيلي حيال تنفيذ الأهداف المرسومة في مؤتمر قمة الألفية تتمثل في حماية المجتمعات المدنية في الصراعات المسلحة – ولا سيما النساء والأطفال وعمال الإغاثة الإنسانية. ويجب أيضاً تحقيق زيادة في التعاون الدولي لمنع اندلاع الصراعات، وإيجاد قدرة أكبر على مساعدة البلدان في توطيد السلم وإعادة إحلاله. وبغية تعزيز فعالية الأمم المتحدة في صون السلم، علينا أن نوفر لها الأدوات والموارد الضرورية لمنع الصراعات وبناء السلم وإعادة البناء بعد الصراعات.

ويشاطر وفد بلادي الأمين العام آراءه المتعلقة بأهمية وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، بمحاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة. ونود أن نسلط الضوء هنا على الأهمية التاريخية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وأن نؤكد مجدداً تأييدنا للتدابير الرامية إلى إنشائها بسرعة وعملها بفعالية. وثمة تحد آخر هو فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ونعتقد أنه من الضروري اتخاذ

إجراءات عالمية مكثفة لمكافحة هذا المرض. ونحن في حاجة أيضاً إلى توفير موارد إضافية للبرامج المعنية بالتخفيف من حدة آثاره.

ولقد أكد مجدداً زعماء العالم في مؤتمر قمة الألفية مسؤوليتهم عن إيجاد مسار جديد للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين والتزامهم به، يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: السلم والتنمية. وعلينا أن نعمل بحكمة لوضع وتنفيذ تدابير ملموسة وفعالة وكفؤة تحقيقاً للالتزامات المنصوص عليها في إعلان الألفية. وتؤيد كولومبيا أي مبادرة لتحقيق هذه الأهداف. ولا بد لنا أن نعزز أمماً متحدة جديدة يمكنها أن تتصدى لهذه التحديات. والأهداف واستراتيجيات العمل المحددة الواردة في تقرير الأمين العام تشكل تقدماً هاماً نحو تحقيق ذلك الهدف. ونحن على ثقة بأننا سنرتقي إلى مستوى هذا التحدي.

وأود أن أختتم كلامي بالقول إن الدليل التفصيلي يجب ترجمته إلى أعمال فعالة تساعد على تعزيز مبدأي العدالة والمساواة. والمشاركة النشطة من جميع الدول في تنفيذ إعلان الألفية ستكفل مستقبلاً أفضل للبشرية، مستقبلاً يتحرر فيه جميع بني البشر من الخوف والحقد والفقر والحروب.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية. والتقرير سيساعدنا بالتأكيد في التركيز على المسائل الرئيسية التي نواجهها. والأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ما فتئت تكمن، على نحو يتسنى ادراكه، في جوهر اهتماماتنا. ومع ذلك، فقد ذكّرنا الأمين العام قبل أيام قليلة أنه

”ما من قضية من القضايا التي كانت تواجهنا يوم ١٠ أيلول/سبتمبر أصبحت أقل إلحاحا... إن خطة السلام والتنمية وحقوق الإنسان التي وردت في إعلان الألفية لا تقل إلحاحا“. (A/56/PV.44)

والواقع أن المواضيع الرئيسية الواردة في تقرير الألفية قد تردد صداها طوال المناقشة العامة التي جرت في الأسبوع الماضي عندما ذكرتنا وفود عديدة أن مكافحة الإرهاب لا تنفصم عن التحدي المذكور في إعلان الألفية.

والدليل التفصيلي الذي أعده الأمين العام أداة مفيدة لمواجهة تلك التحديات. فهو من جهة يوفر نظرة عامة عن كيفية قيام المجتمع العالمي والأمم المتحدة بتطبيق الأهداف التي وضعت على أعلى مستوى قبل عام. وهو يمكننا، جماعياً وكدول منفردة، من تحديد تلك المجالات التي أحرز فيها تقدم، والمجالات التي تمس الحاجة فيها إلى بذل مزيد من الجهود. ومن جهة أخرى، يبين لنا الرؤيا المبدعة لدور الأمم المتحدة في السنوات المقبلة، ويقدم استراتيجيات للأعمال المتعلقة بكل التزام من الالتزامات بطريقة واضحة ودقيقة.

والتقرير يشمل مواد كثيرة، من صون السلم والأمن الدوليين إلى التنمية والقضاء على الفقر، مما يعزز وعينا بالطابع العالمي عموماً للتحديات والأولويات التي نواجهها. ونحن نرحب بحقيقة أنه يحدد معايير لاستعمالها في تقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية الأساسية الثمانية الموضوعة في مؤتمر قمة الألفية. والأهداف الرقمية الواضحة والمستقرة بشأن مسائل تتراوح بين وفيات الأطفال والاستدامة البيئية يمكنها أن تساعد في الحث على القيام بأعمال وقياس فعاليتها. وثمة جانب إيجابي آخر للتقرير يكمن في أنه متكامل وشامل حقاً. وهو يعول على عمل وخبرة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وأنه يظهر تفهماً لأهمية الاستراتيجيات المنسقة التي تتيح لنا التصدي

للعديد من المشاكل المتداخلة في وقت واحد وعلى جبهة واسعة.

ومثلما يذكر التقرير، فان العديد من الأهداف الواردة في إعلان الألفية ما زالت ترافقنا منذ سنين، وهي معروفة جيداً. ويجب أن نأخذ على محمل الجد التذكير بأن

> ''ما يلزم ليس إجراء المزيد من الدراسات التقنية أو دراسات الجدوى، إنما يلزم أن تبدي الدول الإرادة السياسية للاضطلاع بالالتزامات التي قدمت فعلا ولتنفيذ الاستراتيجيات التي صيغت بالفعل''. (A/56/326، الفقرة ٧)

فذلك يستلزم اتخاذ جميع البلدان قرارات صعبة، انفرادياً وجماعياً. ومع ذلك، فان أهداف الألفية هذه تبين قبل كل شيء شراكتنا العالمية لتعزيز النمو والقضاء على الفقر. لذلك نرحب باقتراح تضمين مؤشرات عن عناصر هامة من قبيل المساعدة الإنمائية الرسمية، والوصول إلى الأسواق، والديون، والتنمية المستدامة. فذلك سيساعدنا على قياس تقدمنا على طريق التضامن العالمي.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه بغية أن يكون التقييم فعالاً، لا بد وأن يكون متواصلاً. وإننا بالتالي نؤيد اقتراحه بمتابعة الدليل التفصيلي عن طريق إصدار تقارير سنوية مدعومة بتقييمات استراتيجية لخمس سنوات بشأن تنفيذ أهداف الألفية في المدى البعيد. ونؤيد الأولويات الموضوعة لفترة السنوات الثلاث الاولى، ونعتقد أن الجميع يوافقون على أن اكثر المهمات إلحاحاً تكمن في الميادين التي حددها بحق وهي: منع الصراعات المسلحة؛ ومعالجة الأمراض ومنعها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا؛ واستراتيجيات التنمية والتنمية المستدامة؛ وتجسير الانقسام الرقمي؛ وكبح الجريمة عبر الوطنية. وهذه الخيارات ذات الأولوية مناسبة بصورة خاصة فيما نحضِّر للمؤتمرات العالمية المقرر عقدها في العام المقبل والمعنية بمسائل التنمية المستدامة، والتمويل من أجل التنمية، والأطفال.

ويرحب وفدي خاصة بعقد الأمين العام الفريق الرفيع المستوى لشبكة عمالة الشباب، الذي اقترح مجموعة من التوصيات الملموسة لإتاحة فرص أفضل للشباب في جميع أنحاء العالم للعثور على عمل إنتاجي لائق.

وتؤيد البرازيل الرؤية الواردة في تقرير الألفية المتعلقة بإقامة شراكة عالمية بين جميع الأطراف الرئيسية، تجمع بين الحكومات و المجتمع المدني والقطاع الخاص للنظر في اتخاذ تدابير ابتكارية للكفاح ضد الفقر والمرض قبل كل شيء. والدليل التفصيلي الذي ننظر فيه يذهب شوطا بعيدا في مساعدتنا على قياس التقدم الذي أحرزناه في سد الفجوة بين الأمم المتحدة والمطالب المتزايدة لـ ''نحن شعوب'' العالم من أجل تحقيق المزيد من التعاون والتضامن الدوليين.

السيد رالوتو (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): في الخطاب الذي ألقاه رئيس جمهورية الأرجنتين، السيد فرناندو دو لا روا، أمام الجمعية، ذكر أن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي أعده الأمين العام، يعتبر برنامجا يعول عليه في مواجهة الظروف الخطيرة لزماننا، وأضاف أن بإمكان الدول التي تتعاون بالاستناد إلى المبادئ العامة التي أقرها رؤساء الدول في إعلان الألفية والتي يجري اليوم اتخاذ خطوات ملموسة بشأنها أن تعزل وتهزم اللاعقلانية والعنف من جانب الأقلية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد هذه المفاهيم وأطورها من منطلق القناعة بأننا أمام دليل تفصيلي ينص على الحدود الأساسية للسلام وحقوق الإنسان والتنمية التي طالب بها المجتمع الدولي وتقتضي حسب فهمنا تنفيذا عاجلا. ويتعلق الأمر من الآن فصاعدا بالإرادة السياسية،

على نحو ما ذكره الأمين العام في تقريره، ومن واجب الدول بوجه خاص أن تفي بالتزاماتها وتحرز تقدما في تطبيق الاستراتيجيات التي تم وضعها. ونحن ندرك أن الأمر، في حالات عدة، يتعلق بالقرارات الصعبة التي يمكن أن تؤثر في بعض المصالح أو التي تحتم تعديل بعض الممارسات في مجال السياسة أو الاقتصاد. إلا أننا نعتبر أن السبيل الذي أشير إليه يتوخى احتياجات الأغلبية بطريقة متوازنة، ولا سيما في البلدان النامية: أي إنه يتعين على كل فرد وخاصة من الذين يملكون أكثر من غيرهم، أن يعطي شيئا من أجل إنعاش بيئة عالمية من الانسجام والأمن والعدل.

وما من شك، على نحو ما أوضحته الحكومات في المناقشة العامة التي جرت مؤخرا في الجمعية، في أن الدفاع عن أمن البشرية يحتل مركز الأولوية لزماننا. وقد أوضحت الاعتداءات الإرهابية الإجرامية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر هذه الحاجة التي سبق لنا أن أنذرنا بها في إعلان الألفية فيما يتعلق بهذه الظاهرة الشريرة التي تستخف استخفافا تاما بمصير السكان المدنيين في أي بلد من البلدان. ويجب الكفاح ضد الإرهاب عن طريق اتخاذ تدابير منسقة يقررها مجلس الأمن، ولا سيما ضمن الإطار القضائي الذي سبق وضعه بشكل عام من خلال مختلف الصكوك التي يتعين أن تقوم جميع الدول بالتصديق عليها إذا أردنا أن نرى تقدما حازما في هذا المجال. وينصحنا الأمين العام بتحقيق تقدم في وضع اتفاقية لمناهضة الإرهاب ذات طابع عام. ويتعين علينا أن نتغلب على خلافاتنا بصورة عقلانية من أجل إبرام ذلك الصك بأسرع وقت ممكن وتشجيع التصديق عليه عالميا.

ولا تزال عمليات حفظ السلام أداة حيوية لتحقيق الاستقرار والأمن. وقد اضطلعت البلدان النامية بدور حاسم في هذه العمليات وهي من بين المساهمين الرئيسيين. ويقتضي اتساع نطاق عمليات حفظ السلام الجديدة وتعقدها مزيدا من الموارد البشرية والمالية، ومن اللازم مواصلة تحقيق تقدم في عملية الإصلاح، التي بدأت، حتى يتسنى لهذه العمليات أن تواصل تقديم دعمها القيم.

وينبغي أن يتركز الجهد المشترك الذي تبذله الدول على تحقيق تقدم في ميدان نزع السلاح. وقد تم تحقيق تقدم في مجال التخلص من أسلحة الدمار الشامل، والمحادثات التي جرت مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تعطي سببا لبعض التفاؤل فيما يتعلق بالمستقبل، إلا أننا لا نزال نحتاج إلى عمل جديد لتعزيز عالمية المعاهدات ذات الصلة وإعطاء زخم جديد لعملية التخلص من الأسلحة النووية. وهناك مسألة أخرى من مسائل نزع السلاح تتسم بأهمية مماثلة وأكدها الأمين العام، تتصل بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، فضلا عن تكثيف العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام. وهذا مجال يمكن لبلدي أن يقدم فيه التعاون التقني والإنساني.

كما يعتمد الأمن على تطبيق القوانين والمعاهدات الدولية النافذة. وتعتبر هذه القوانين والمعاهدات أمرا أساسيا في حفظ الأمن والتعايش الدوليين. ولا يمكن تشجيع تعزيز السلام والاستقرار الذي نرنو إليه جميعا من أجل التصدي لمهام التنمية إلا بزيادة احترام الدول للقانون الدولي وقبوله. وقد سبق للأمم المتحدة أن أصدرت الصكوك القانونية اللازمة ويجب أن تكفل تنفيذها. وتم مؤخرا تحقيق قفزة نوعية إلى الأمام في التدابير الرامية إلى مكافحة إفلات الذين ينتهكون القواعد الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان من العقاب. أما إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وإنشاء محاكم دولية أخرى لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، أو ضد السلام أو جرائم الإبادة الجماعية، فيعتبران معا تقدما ملحوظا، وسيكون للمحكمتين، عندما تصبحان نافذتين تماما تأثير رادع هام على أولئك الذين تسول لهم

أنفسهم إساءة استعمال سلطتهم. ولذلك، فإن علينا أن نقوم بأسرع وقت ممكن، ببلوغ التصديقات الـ ٦٠ اللازمة لبدء نفاذ نظام روما الأساسي، حتى يتسنى للمحكمة التي أنشئت أن تبدأ عملها بأسرع وقت ممكن.

ويعرب الأمين العام في تقريره بكل وضوح، أن هناك تكافلا أساسيا بين أمن البشرية والتنمية المستدامة. ولن يتحقق السلام العالمي دون تحقيق تقدم حاسم في القضاء على الفقر وفي تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتقتضي مشاكل الجوع وسوء التغذية والمرض حلولا منسقة ، إلا أن الالتزام المالي من معظم البلدان المتقدمة النمو أمر لا غنى عنه في تنفيذ الاستراتيجيات المتفق عليها لتحقيق أمور منها، تخفيض انتشار وباء الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض السارية. ويعتبر الصندوق العالمي للإيدز والصحة أداة أساسية لبلوغ هذا الهدف وإننا نأمل في أن يوضع موضع التطبيق في أقرب وقت ممكن. كما نحتاج إلى مساهمة وتعاون البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة وإلغاء التدابير التي تتدخل في إمكانية دخول منتجات البلدان النامية، ولا سيما المنتجات الزراعية إلى الأسواق. هذا هو السبيل إلى كفالة الإنصاف في العلاقات التجارية الدولية. وتشير نتائج اجتماع الدوحة لمنظمة التجارة العالمية إلى بداية حسم مؤات في هذا المجال من جانب البلدان الغنية الأمر الذي يجب أن يتجلى في الجولات المقبلة للمفاوضات التجارية. وتتحمل البلدان النامية مسؤولية وضع سياسات وطنية مناسبة، وتعزيز مؤسساتها وتوطيد المشاركة الديمقراطية وكفالة الشفافية في التنظيم الإداري.

وتم في الدليل التنظيمي للأمين العام الاعتراف الملائم بهذه المسائل وغيرها، مثل إيلاء الاهتمام للاحتياجات التي تنفرد بها أفريقيا بسبب التهميش الذي تعاني منه في سياق التنافس الاقتصادي الدولي. وإننا نؤيد توجهاته التي تعكس المطالب التي تقدمت بها أغلبية المجتمع الدولي منذ سنين عديدة وحتى الآن. وقد تصدت الأمم المتحدة لمسألة الفقر والتنمية بكل حزم، وينبغي أن يشكل المؤتمر الدولي القادم المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري، خطوة إلى الأمام في تحديد المواضيع التي تتناول الاحتياجات الضرورية للعالم النامي.

إن حماية البيئة لمصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة، كما يشير إلى ذلك الأمين العام، مجال رئيسي آخر من مجالات العمل بالنسبة للمنظمة. ونحن نعتقد بأن التدابير التي يدعو إليها الدليل التفصيلي تحدد على نحو ملائم الأولويات التي سوف ينظر فيها دون شك في عملية الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في العام القادم في جوهانسبرغ.

وإننا نضفي قيمة جوهرية على تعزيز الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن المهم بدرجة كبيرة أنه كان ينبغي أن يولي الأمين العام تأكيدا خاصا على ضرورة تشجيع الدول على الترويج لإجراء انتخابات تعددية دورية لضمان حرية التعبير إلى أقصى حد ممكن. وإن حماية حقوق المرأة والمشردين واللاجئين والسكان الأصليين والعمال المهاجرين مذكورة في التقرير، الذي يؤكد الحاجة التي طالما أعربت عنها الأمم المتحدة، إلى كفالة الامتثال للقواعد الدولية السائدة.

ويختتم الدليل التفصيلي بمقترحات لتعزيز الأمم المتحدة. وقبل بضعة أيام ذكر الأمين العام ''أن الأمم المتحدة هي الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها''. ومن هنا سيكون علينا بالتأكيد أن نقرر الخطوات التي تقربنا من تحقيق الأهداف التي حددناها في بداية الألفية الجديدة. وبالتالي، يجب أن تكون أدواتنا أكثر فعالية. ورغم أن الجمعية العامة قد بدأت عملية إنعاشها، إلا أنه لا بد من تنشيط هذه العملية بإلغاء المسائل الزائدة وتبسيط برنامجها وزيادة كفاءة المناقشات التي تجريها. وبالمثل، ينبغي إصلاح

طرق العمل في مجلس الأمن. وينبغي ضمان شفافيته والتمسك بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، كما أنه ينبغي أن يناقش في إطار الجمعية التمثيل الجغرافي العادل لجميع المناطق دون إيجاد أية مزايا جديدة. ونؤيد إجراء مناقشة واسعة النطاق حول هذه الأفكار التي يتناولها تقرير الأمين العام.

ويقدم لنا الأمين العام دليلا ذا طبيعة عامة. فهو لا يوضح بالتفصيل السياسات التي ستأخذ بها كل دولة في المستقبل. كما أنه ينبغي ألا يعتبر قائمة مستوفاة بالصيغ. وكثيرا ما يتطلب الواقع المحلي والإقليمي المعقد حلولا مختلفة جدا، إلا أن الاقتراح المعروض علينا يرتبط ارتباطا وثيقا بالمبادئ التي وافقنا عليها قبل عام واحد بالتحديد فيما يتعلق بالسلام وحقوق الإنسان وحماية البيئة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن إجراء مناقشة أكثر تعمقا للخطوات الهامة المقترحة علينا، لكن لا غنى لنا عن تناولها من وجهة نظر التعاون الدولي، رافضين المواجهة وتوجيه التهم المضادة، وعن اغتنام الفرصة التي يتيحها الدليل التفصيلي العام لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي عرض علينا اليوم، لكي نفهم بطريقة عامة طريقة حل المسائل الجوهرية لعصرنا بغية تحقيق السلم والأمن اللذين يتوق إليهما كل إنسان.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أمامنا وثيقة ذات أهمية خاصة تغطي جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة تقريبا وتتفق في صياغتها مع الأهداف الأساسية التي حددها زعماء العالم في القرن الجديد. وهي ذات توجه مستقبلي وعملي، وترسم رؤية حقيقية. كما أنها تتضمن عددا من التوصيات لاستراتيجية عمل يضطلع به المجتمع الدولي. وقد رسم الأمين العام خطوات ملموسة للأعمال التي يضطلع بها المجتمع الدولي في كل مجال من المجالات ذات الأولوية، كما ألقى الضوء في نفس الوقت على طبيعة هذه المجالات التي تتميز بالترابط والتدعيم المتبادل. ونطاق التقرير والفترة القصيرة من الوقت الذي يمكن للجمعية العامة أن تخصصه لدراسته يعنيان بطبيعة الحال أنه لا يمكننا أن نركز إلا على بعض القضايا التي يتضمنها. ولهذا، سأدلي بملاحظاتنا الرئيسية على التقرير، متبعا عناوين فصول إعلان الألفية نفسه.

من الطبيعي أن قضية الإرهاب الدولي ليست جديدة في مجال السلم والأمن الدولي. فإعلان الألفية ينص عليها ويحدد أهدافا في هذا المجال. ويتوسع الأمين العام في تقريره بشأن عناصر هذه الاستراتيجية بغية تنفيذ الأهداف المعلنة ويقترح اتخاذ تدابير معينة بغية استكمال الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب وفقا للإعلان. ومع ذلك، مما يؤسف له أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية ضد الولايات المتحدة أظهرت نطاقا خطيرا للإرهاب الدولي، الذي يسعى إلى إثارة المواجهات والإخلال بالاستقرار في العالم، متخفيا وراء مختلف الحيل والذرائع. وقد سبق لتونس أن دقت ناقوس الخطر بشأن المخاطر الحقيقية لهذه الآفة في أوائل التسعينات. وأود اليوم أن أكرر الحاجة إلى استراتيجية عالمية حقيقية لمكافحة هذه الآفة، بما في ذلك اتخاذ خطوات وقائية ضد الأسباب الجذرية والمصادر المحتملة للعنف والتطرف. ومن الأمور الملحة بالنسبة للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات متضافرة. وهذه مسؤولية جماعية يجب على كل منا أن يكون على استعداد للإسهام فيها.

وصون السلام والأمن الدولي يتطلب عملا حاسما من جميع الأمم والأطراف المناصرة على الجبهات الأخرى. وتوطيد سيادة القانون من الأمور الهامة جدا على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد الدولي كذلك. ومن

الأمور الجوهرية أيضا أن نمنع نشوب الصراعات المسلحة. ونعترف جميعا بالحاجة إلى وضع استراتيجية لمنع الصراعات تستهدف الأسباب الأساسية لهذه الصراعات. ونؤيد تأييدا تاما الاستراتيجية التي اقترحها الأمين العام بشأن هذا الموضوع.

ونرى أن نزع السلاح مجال رئيسي يجب أن تتخذ بشأنه إجراءات حاسمة للقضاء على ترسانات الأسلحة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل. ولا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديدا خطيرا للجنس البشري رغم انتهاء الحرب الباردة. وقد وضع إعلان الألفية الهدف التالي:

> ”السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات متاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية“. (A/RES/55/2، الفقرة ٩)

ونرى أنه ينبغي بذل جميع الجهود لتحقيق ذلك الهدف.

وفي مجال التنمية والقضاء على الفقر، نلاحظ أن كثافة الفصل المتصل بذلك في تقرير الأمين العام توضح الأهمية التي يعلقها زعماء العالم على هاتين القضيتين. ونوافق تمام الموافقة على الاستراتيجية التي يقترحها الأمين الهام، ومؤداها أن يفسح المجتمع الدولي المجال أمام التنفيذ الهام لهذه الأهداف، التي تقع في صميم أوجه القلق التي تشعر بها الأمم المتحدة – سواء كانت سياسات عامة يجب الأخذ بها أو توصيات تتعلق بقطاعات معينة، مثل مكافحة الجوع وإمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب ومكافحة الإيدز وتحسين الإسكان وغير ذلك. وبالنسبة لمسألة التمويل من أجل التنمية، نرى أنه من الملح أن يزداد كل من إسهام رأس المال الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية أيضا. ونرى أنه من الجوهري بالنسبة لهذه النقطة أن تلتزم البلدان الصناعية بالتحقيق الفعال لهدف المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وهناك حاجة إلى هذا الالتزام الآن أكثر من أي وقت مضى.

وكما يذكر الأمين العام في الفقرة ١٣٥ من تقريره. هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ١٠ مليارات دولار بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩، بينما كان يجب أن تزداد زيادة كبيرة. وفي هذا تعارض لأنه، كما ذكر الأمين العام بكل حصافة، شهدت هذه الفترة مجموعة من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي أرست أساسا برنامجيا جليا للتعاون من أجل التنمية، وأجرى عدد متزايد من البلدان النامية إصلاحات اقتصادية وسياسية رئيسية، كما تحسنت الحالة النقدية تحسنا كبيرا أيضا في البلدان المانحة في تلك الفترة.

وأود أن أذكر بمبادرة تونس الرامية إلى إنشاء صندوق للتضامن العالمي لمكافحة الفقر على المستوى الدولي كموضوع يتصل اتصالا وثيقا بموضوع القضاء على الفقر. وهذا الصندوق أبعد من أن يشكل ازدواجية للآليات القائمة حاليا، وإنما هو يسعى لاستكمالها بشكل مفيد من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة التي تولد فرص العمل في أفقر مناطق العالم. ويمكن تمويله عن طريق التبرعات التي توضع في حساب يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيكون هذا الصندوق أداة مرنة وابتكارية.

ونعتقد أن من شأن الصندوق أن يزيد من قدرة المجتمع الدولي على إيجاد حلول عملية وسريعة لأكثر الاحتياجات إلحاحا لأشد الدول فقرا. ومن شأن هذا الصندوق أن يسهم إسهاما أكبر، فيما لو أنشئ، في رسم صورة ملموسة لمبدأ التضامن الذي دعا إليه رسميا زعماؤنا

في إعلان الألفية، إلى جانب القيم الجوهرية الأخرى التي شددوا عليها بوصفها أمرا حيويا في العلاقات الدولية إبان هذا القرن الجديد. ويتماشى الاقتراح التونسي إلى حد كبير مع الخطوط التي يسير عليها جوهر إعلان الألفية.

والموضوع الآخر هو حماية أشد الجماعات ضعفا. وقد كرس الأمين العام فصلا هاما لهذا الموضوع وقدم لنا عدة توصيات بشأنه. وأود أن أركز بصفة خاصة على مشكلة حماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة. ولا بد أن نذكّر عند هذه النقطة بالتدهور الخطير الذي وصلت إليه حالة المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بسبب سياسات وممارسات إسرائيل التي تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وعلى الأخص اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وبات من الضروري للغاية أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام اللازم لتوفير حماية دولية فعالة للمدنيين الفلسطينيين وبذل كل جهد لضمان احترام إسرائيل للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وإدراكا من زعماء العالم للصعوبات المحددة التي واجهتها القارة الأفريقية، فقد خصصوا فصلا مستقلا لأفريقيا في إعلان الألفية. والواقع أنهم أعربوا عن الإصرار على اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة التحديات التي ينطوي عليها القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك إلغاء الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق وتحسين المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا. والاستراتيجية التي يقترحها الأمين العام للوصول إلى هذه الأهداف جديرة بالدعم الفعال من الدول الأعضاء كافة والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية. وتستحق جوانب هذه الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الأهداف الأخرى لإعلان الألفية اهتمامنا الوثيق. وباختصار، فإن أفريقيا اليوم بحاجة إلى الدعم والتضامن من المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أعرب عن تأييدنا للاقتراح الوارد في الفصل الأخير من تقرير الأمين العام، ولا سيما في الفقرة ٣٠٦ المتعلقة بالمواضيع التي سيجري تطويرها في التقارير السنوية التي سيقدمها للجمعية العامة في السنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وهي أولا، منع نشوب الصراعات المسلحة ومعالجة الأمراض ومنها الإيدز والملاريا والوقاية منها؛ وثانيا، تمويل التنمية واستراتيجيات التنمية المستدامة؛ وثالثا، سد الفجوة الرقمية والحد من الجريمة العابرة للحدود. وهذه الموضوعات ستجري متابعتها إذن في تقرير شامل آخر يقدم في عام ٢٠٠٥. ووفدي على استعداد للقيام بدور نشط في مناقشة هذا البند في الجمعية وفي مشروع القرار المعروض علينا.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا، باسم الوفد المغربي، أن أعرب عن امتناننا وتهنئتنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره المفصل للغاية المعنون ”الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية“. وقد أصبح لدينا أخيرا وثيقة نحتاج إليها فعلا، لأنها تقدم لنا رؤية للمستقبل وتمكن المجتمع الدولي من إلقاء نظرة على المسار الذي سنتجه إليه وتوضح لنا الطريق. ولن أتطرق، في هذا البيان الموجز، إلى مختلف جوانب الوثيقة، البالغة الثراء، ولكنني سأركز أساسا على المسائل ذات الأهمية الكبرى للوفد المغربي والتي قد تصبح محط تركيزنا في السنوات المقبلة، وتتعلق بالموضوع الذي يتسم بأهمية أساسية ألا وهو: تعزيز الأمم المتحدة من خلال إصلاحها.

صحيح أن زعماءنا قد التزموا بالدخول في الألفية الجديدة عن طريق إنشاء حدود جديدة للبشرية تستند إلى أدائنا الجيد بروح من العدل وتعاطفنا بروح من التضامن. وهذا هو مفتاح النجاح لأي جهد يبذل من أجل إعطاء تعبير ملموس للالتزامات الواردة في إعلان الألفية. وصحيح أيضا أن واجبنا جميعا نحن الذين نمثل بلادنا عندما نواجه

بالمشكلات المتعددة الخطيرة التي يجابهها سكان العالم هو أن نعزز قدرة المنظمة على العمل من أجل بناء عالم يقوم على مبادئ توفير الأمن العالمي للبشرية. والواقع أن الأمم المتحدة في الألفية الجديدة، يجب أن تكون مساحة لاتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة تستهدف تحقيق الرفاه والرخاء للجنس البشري بأسره.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف دون شك، تجديد وتحديث المؤسسة العالمية. ولا شك أنه يتعين علينا، إن آجلا أو عاجلا، إصلاح ميثاق الأمم المتحدة بتحديث بعض أحكامه التي عفا عليها الزمن، والحفاظ في الوقت ذاته على المبادئ ذات القيمة العالمية والنطاق العالمي. وسنحتاج بالمثل إلى إحراز تقدم في المناقشات المتعلقة بكيفية إعادة تشكيل مجلس الأمن حتى تعبر تلك الهيئة على نحو ملائم عن النظام العالمي الجغرافي السياسي الجديد في أفضل ظروف التمثيل والمشروعية حيادا وفعالية، على نحو لا يقبل الجدل.

ومما يؤسف له أنه، نظراً للافتقار إلى الإصرار السياسي، لم يتحقق منذ عام ١٩٩٣ سوى قدر قليل جداً من التقدم في دراسة مسألة حجم مجلس الأمن وتكوينه. ومن الواضح الآن ما للإصلاح من أهمية عاجلة، أي إجراء إصلاح عادل ومنصف لهذه الهيئة الهامة. ويتطلب الإصلاح استراتيجية ذات جدول زمني محدد نتوقع على أساسه أن يستطيع الفريق العامل المنشأ لهذا الغرض إنجاز الولاية المسندة إليه. وينبغي أن يراعي هذا الإصلاح التغيرات العميقة التي طرأت على الساحة الدولية طيلة السنوات الخمسين الماضية التي توشك أن تقترب من الستين، مع التأكد من بقاء المجلس هيئة فعالة لأنه يرعى السلام والأمن العالميين ويتدخل أحياناً لصونهما.

ولا يعني ذلك أن مهمة الفريق العامل الذي ذكرته مستحيلة. فهذا غير صحيح على الإطلاق. وسيجري هذا الإصلاح عاجلاً أو آجلاً ما دام يتسم بضرورة حقيقية. ومن المهم أن يخلص الأقوياء في هذا العالم أيضاً إلى هذا الاستنتاج.

وينبغي علاوة على ذلك تجديد دينامية الجمعية العامة وتبسيطها وإكسابها منحى يركز على اتخاذ إجراءات ملموسة. إذ يتمثل دور الجمعية العامة المحوري، بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة، في تطوير التعاون الدولي على الصعيد السياسي، وتطوير القانون الدولي وتقنينه بشكل مطّرد، وتعزيز التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من المجالات الحيوية. ومن ثم لا يمكننا الموافقة على أن تُعتبر الجمعية العامة مجرد هيئة سلبية، لا يؤدي فيها الحوار إلى أي إجراء عملي. فذلك من شأنه أن يقوض مصداقية الجمعية والأمم المتحدة بشكل عام تقويضاً خطيراً. وينبغي لهذا السبب أن تتركز جهودنا على إجراء دراسة متعمقة لإصلاح الجمعية العامة في سبيل النهوض بأدائها كثيراً من خلال ترشيدها. وأرى أن عملية الترشيد قد بدأت، غير أنه يلزم علينا مواصلتها.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومن وجهة نظر التنمية الاقتصادية والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا المجال، سوف يتعين علينا دون شك أن نعيد التفكير في هيكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وطريقة عمله. ويُشتمّ في هذه الأروقة بالتأكيد أن الجميع على اقتناع بذلك. وسوف يلزم أن نناقشه من خلال الإجراءات الملائمة.

علاوة على ذلك، نؤيد تعزيزاً للقانون الدولي ملاحظات الأمين العام فيما يتعلق بالزيادة المقلقة في عدد الهيئات القضائية الدولية، مما ينطوي على خطر تفتيت القانون الدولي. ولتفادي ذلك الخطر ينبغي النظر إلى محكمة العدل الدولية، كما سلف القول، بوصفها مركز تنسيق يتيح

لنا الحفاظ على وحدة تفسير القانون الدولي وتطبيقه. وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن محكمة العدل الدولية هي الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وينبغي لها أن تتدخل عادة لكي تعطي تفسيراً قضائياً مباشراً للميثاق حين تحيط الشكوك بالنظم الأساسية للولايات القضائية الدولية الأخرى. ونرى أنه ينبغي أن يقع هذا التفسير ضمن اختصاص المحكمة، بوصفها الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة.

ومن الواضح أنه يلزم أن ننشئ تعاوناً فيما بين جميع هيئات الأمم المتحدة على اختلافها. ويجب أن نتأكد من وجود شراكة فعالية بين الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص – وقد بدأت هذه الشراكة بالفعل – والمجتمع المدني. ونؤيد كل الجهود التي يبذلها الأمين العام في سبيل إشراك القطاع الخاص في تمويل جميع الأنشطة الرامية إلى تحسين أوضاع أكثر الناس حرماناً في العالم. وينبغي أن يشترك جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة في العمل عن كثب لكي يجعلوا منها المحفل الذي لا غنى عنه لتجميع البشر والذي يتيح لنا أن نعرب عن آمالنا المشتركة في السلام والتعاون والتنمية.

وأخيراً، تتطلب العولمة الراهنة تلقائياً عولمة قواعد العمل. وبينما تجري عولمة هذه القواعد، تلزمنا مراعاة المصالح العالمية في الأمم المتحدة. فلا يمكن القيام بذلك إلا هنا، في هذا المنتدى الذي نجد فيه أنفسنا، سواء كان كلامنا عن حماية البيئة، أو التمويل لأغراض التنمية، أو القضاء على الإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر.

ومع الاحتفاظ بذلك في أذهاننا، فإن حوادث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية قد ذكّرتنا للأسف بأنه لا غنى مطلقاً عن تعزيز الأمم المتحدة وتكييف هياكلها. وهذه مهمة سامية، والحكومة المغربية على استعداد لأن تسهم إسهاماً إيجابياً فيها حتى نبني مستقبلاً أفضل للأجيال المقبلة في هذه الألفية الجديدة.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): قبل عام اجتمع زعماء العالم هنا في نيويورك ليكتبوا تاريخ المستقبل، وليصلحوا أمر المستقبل من أجل الأفراد، وهم سكان العالم الذين نعمل من أجلهم. وكشأن الفريق الذي اجتمع في سان فرانسيسكو قبل ذلك بـ ٥٥ عاماً لإنشاء هذه الأمم المتحدة، اجتمع قادتنا حول رؤية للسلام والحرية والرخاء، تمتد جذورها في القيم التي تشترك فيها الإنسانية جمعاء منذ الأزل. ولقد اتفقوا، بما هو أكثر تحديدا، على مجموعة من الأهداف والمقاصد التي تسعى جميع الدول والأفراد لتحقيقها، ورسموا الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنسيق مواجهتنا لتحديات عالم سريع التغير.

ومع أنه لم يكد يمر عام على اعتماد إعلان الألفية، من الملائم بالنسبة لنا أن نعود إلى إلقاء نظرة على الالتزامات التي قطعناها، وأن نقيّم التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ التدابير الرامية إلى استئصال شأفة الفقر والمرض والتدهور البيئي والصراع المسلح، تلك التدابير التي جعلتها التطورات الأليمة في الآونة الأخيرة أكثر إلحاحاً، وأن نجدد التزامنا بحتميات العصر الذي نعيش فيه.

وفي العام الماضي، ركز العالم انتباهه على التحديات المروعة التي تواجه القارة الأفريقية. وفي مؤتمر قمة الألفية، وفي مؤتمر مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، تعهد المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات خاصة لمواجهة الوضع الاستثنائي الذي يواجهه الشعب الأفريقي. فتنمية القارة الأفريقية، والمساعدة التي نقدمها إلى أفريقيا لتزويدها بالأدوات اللازمة للتصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة الجوانب التي تواجهها، تمثلان تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي في السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد،

ما فتئت إسرائيل تتابع بعظيم الاهتمام تطور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي بدأت في العام الماضي في مؤتمر قمة الألفية، باعتبارها برنامج الألفية لصالح أفريقيا. وهذا البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الجديد الشجاع يدعو إلى زيادة التعاون الدولي في مجال تقديم المساعدة لتنمية أفريقيا في خضم فترة حاسمة من تاريخ القارة.

وإسرائيل، فيما يخصها، لها سجل طويل من العمل التعاوني في كل أنحاء أفريقيا، وهي تواصل هذا التقليد القائم على الصداقة والتضامن، بتوفير تجاربها وخبراتها للمساعدة في تحقيق النجاح للشراكة الجديدة، ومساعدة القارة الأفريقية على الانتعاش. وما زلنا ملتزمين بالتعاون مع أفريقيا وتوفير المعونة الإنسانية وقت الحاجة، والعمل في شراكة وثيقة مع الأطراف الدولية الفاعلة والوكالات المتخصصة ذات الصلة، لضمان النجاح لهذا البرنامج الجديد الطموح. وإذا كان لنا أن ننجح في تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا وفي كل مكان في العالم، فعلينا ألا نغفل عن التهديدات الأساسية التي يتعرض لها السلام والأمن وبيئتنا والصحة العامة.

وفي صيف هذا العام التزمت أمم العالم بوقف الانتشار المميت لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بصفته كارثة إنسانية ذات أبعاد هائلة. إن ضخامة هذا الخطر وفداحة التكلفة البشرية التي ينطوي عليها، تقتضيان منا أن نتخذ إجراءات حاسمة. وإسرائيل تؤيد نداء الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة، وهي تلتزم التزاما تاما بالمشاركة في الكفاح العالمي ضد وباء الإيدز. واستحداث إسرائيل لبرنامج تثقيفي شامل، وعملها على إنتاج وحدة متنقلة مصغرة لتقديم الخدمات في المناطق التي يصعب الوصول إليها، ما هما سوى وسيلتين يمكننا من خلالهما تقديم المساعدة للدول الأخرى التي تعاني عبء هذا المرض الرهيب.

وفي معالجة قضية التنمية على الصعيد العالمي، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، لا يسعنا أن نتجاهل مدى أهمية التعليم في توسيع الفرص الاقتصادية وتعجيل التنمية. ومفتاح التنمية في العصر الحديث هو الاندماج في الاقتصاد العالمي وشبكات المعلومات على نطاق العالم. وهذا لا يمكن أن يحدث إلا حينما يكون التعليم متاحا على نطاق واسع ومتيسرا للجميع. وفي هذا الصدد، استرعى إعلان الألفية انتباهنا إلى مشكلة الفجوة الرقمية، وإلى حقيقة أن بلدانا كثيرة لا تستطيع أن توفر لشعوبها أدوات النجاح الأساسية في عصر المعلومات. وفي إسرائيل، طورنا برنامجا لتمكين الشباب من الفئات غير المحظوظة والبلدات المتخلفة إنمائيا من تعلم مهارات الكمبيوتر القيمة التي ستمكنهم من النجاح في هذه القرية العالمية. وقد عرضنا هذا البرنامج على فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وشرحنا لها كيفية استخدام المتطوعين لشبكة الإنترنت للاتصال بالمشتركين، من خلال تعاملهم مع معدات وتكنولوجيات لم يسبق لهم تجربتها. وهذا البرنامج يمكن أن يكون نموذجا لبلدان نامية أخرى، لكي تنهض بالمهارات الحاسوبية والتكنولوجية، ومساعدة شبابها على النجاح.

أما التحديات التي تواجه البلدان النامية – وبالذات أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية – فهي حقا تحديات مهولة. وقد كانت إسرائيل ذاتها، في وقت ليس ببعيد، دولة نامية تكاد تعتمد حصرا على الصادرات الزراعية للحصول على النقد الأجنبي. وفي سياق تحولنا إلى اقتصاد قائم على التكنولوجيا، اكتسبنا كما هائلا من الخبرات والدراية الفنية. وعلى مر السنين تشاطرنا تلك الخبرات مع دول عديدة من خلال مركز وزارة الخارجية الإسرائيلية للتعاون الدولي (ماشاف). وهذا المركز، منذ نشأته، قام بتدريب ٠٠٠ ١٧٥ شخص من أكثر من ١٤٠

بلدا، وبست لغات. وتركز أنشطته على المجالات التي تتفرد فيها إسرائيل بميزة معينة أو طورت فيها خبرة خاصة، مثل الري، وزراعة المناطق الصحراوية، والأمن الغذائي، وإدارة المياه، والتعليم في مراحل الطفولة المبكرة، وتنمية المجتمعات المحلية، والتطبيب في حالات الطوارئ والكوارث، واستيعاب اللاجئين، وغير ذلك من المجالات. وإسرائيل تقدر عالي التقدير هذا التقليد القائم على التعاون والمساعدة الدوليين، وتلتزم بمواصلة هذا العمل، جنبا إلى جنب مع الأطراف الفاعلة المحلية، بالتركيز على بناء القدرات البشرية، وتمكين المرأة، ونشر التكنولوجيا الحديثة.

وعندما التقى زعماؤنا للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن في الألفية الجديدة، لم يكن العالم قد انصعق بعد، كما حدث لنا في ١١ أيلول/سبتمبر، بتذكيره بالخطر العالمي الماثل في الإرهاب. وقد هبت الدول الأعضاء مسرعة لإدانة الهجمات التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة. واعتمد مجلس الأمن تدابير غير مسبوقة لوقف تدفق الأموال والمساعدات الأخرى إلى المنظمات الإرهابية. وكجزء من التزامنا تجاه الألفية الجديدة، يجب علينا أن نمتثل امتثالا صارما لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ونرفض كل محاولة لتبرير قتل المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن القضية أو المظلمة. والواقع أن إعلان الألفية يتكلم عن التحرر من الخوف، ولا يمكن أن يكون هناك خوف أعظم من الخوف الذي استحوذ على مدينتنا المضيفة في ١١ أيلول/سبتمبر، ولا يزال يقهر الملايين من المدنيين الأبرياء في كل مكان في العالم: الخوف من الوقوع فجأة وبشكل عشوائي هدفا لعدوان مميت. والإرهاب يملك الإمكانية لأن يخرب بمفرده كل الأهداف النبيلة والقيمة التي التزمنا بتحقيقها في الألفية الجديدة. ومثلما سويت بالأرض في ظرف ساعة أبنية استغرق تشييدها سنوات طويلة، كذلك يمكن أن يخرب بعنف أي عمل إرهابي واحد جهودا بذلها الآلاف عبر سنين طويلة. ولا يمكننا أن نسمح لتهديد الإرهاب بأن يحرم ملايين الناس في العالم بأسره، الذين يتطلعون إلى هذه الهيئة ملتمسين فيها الأمل والزعامة، من الأمل في المستقبل.

ولقد أذن فجر الألفية الجديدة ببدء مرحلة حافلة بإمكانيات لا نظير لها وتحديات هائلة. والأمم المتحدة تملك إمكانيات، وعليها واجب إجراء الإصلاحات الضرورية التي ستمكنها من أن تعمل بوصفها المحفل الدولي الأول الذي يمكن التصدي فيه لهذه التحديات، وتحقيق كل إمكانيات عالمنا المتغير باستمرار. وإسرائيل ملتزمة بالعمل مع الدول الأخرى ومع هيئات الأمم المتحدة، بروح من الصداقة والتعاون، لبلورة مواجهة جماعية لتحديات الألفية الجديدة، وكفالة أن يكون القرن المقبل قرنا من الحرية والتنمية والفرص لجميع شعوب العالم.

السيد كلوديومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): قبل عام بالتحديد، احتفل زعماء المجتمع العالمي بحلول الألفية الجديدة، بعقد مؤتمر قمة استثنائي هنا في هذه الجمعية العامة. وكانت لحظة في التاريخ احتفينا بها بكل حماسة، لأنها مهدت الطريق لتعزيز التعاون في إطار رؤيتنا الجماعية لمستقبل أكثر ازدهارا.

ويؤيد وفد بلادي تمام التأييد الإطار الذي وضع لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، الذي قدمه في العام الماضي رئيس الجمعية العامة السابق السيد هاري هولكيري في القرار ١٦٢/٥٥. كما نؤيد تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/56/326، ”الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية“. إن هذا التقرير يذكّرنا جميعا بمجموعة الأهداف والالتزامات التي وضعت في العام الماضي والتي تم الاحتفال بها، كما يعرض الاستراتيجيات اللازمة للمضي قدما في عملية التنفيذ.

واتساقا مع مبدأ وفائنا بالتزاماتنا، تعمل ناورو مع محفل جزر المحيط الهادئ وشركائنا الإنمائيين من أجل وضع استراتيجية إقليمية تمكننا من الاستجابة بشكل أفضل – جماعيا وفرديا – من خلال تدابير عملية ومقبولة لكل طوائفنا. ودعما لجهودنا الإقليمية من أجل بناء السلام، بدأت الأمانة العامة لمحفل جزر المحيط الهادئ، بالتشاور مع البلدان الأعضاء، بمعالجة المجالات الرئيسية الواردة في إعلان بيكيتاوا للمحفل الذي اعتمد في كيريباتي العام الماضي. وعرضت ناورو أن تشارك في بعثة المراقبة الإقليمية المكونة من شخصيات بارزة اختيرت من البلدان الأعضاء في المحفل للمساعدة على رصد الانتخابات المقبلة في جزر سليمان.

وفي مجال نزع السلاح، صدَّقت ناورو على عدة اتفاقيات هامة، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما وقَّعنا على أكثر من ١٥ معاهدة وبروتوكولا في الأسبوع الماضي خلال احتفال التوقيع على المعاهدات. وصدَّقنا أيضا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في غضون ١٢ شهرا من التوقيع على ذلك النظام.

ولا يزال الحكم الرشيد يشكل مجال الاهتمام الرئيسي لبلادي ولمنطقتنا بشكل عام. ونحن نقوم بالتشاور مع الأمانة العامة لمحفل جزر المحيط الهادئ باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ إعلان هونيادا بشأن إنفاذ القانون وإعلان آيتوتاكي بشأن الحكم الرشيد والمساءلة. وندرك أن الحكم الرشيد ما زال يمثل جزءا لا يتجزأ من برامجنا للمساعدة الإنمائية وخططنا للتنمية الوطنية. ونبحث الآن بشكل متزايد عن السبل التي تكفل تحسين آلياتنا لإنفاذ القانون وتعزيزها وزيادة فعاليتها. ومما يشجعنا في هذا الصدد تزايد مشاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المسائل المتصلة بالحكم الرشيد.

وتدرك بلادي ضمنا أن الصحة والتعليم يشكلان اللبنات الأساسية لبناء المجتمع. وفي أيار/مايو من هذا العام، اجتمع وزراء التعليم في نيوزيلندا واعتمدوا خطة العمل للتعليم الأساسي لبلدان المحفل. واتفق قادة ناورو مع قادة بلدان المحيط الهادئ على زيادة العمل من أجل توفير الموارد اللازمة للتعليم الأساسي، وإنشاء شراكات مع المنظمات غير الحكومية، وإدخال مسائل الحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي. ويتمثل التحدي الراهن في تحديد وتخصيص الموارد الكافية في الميزانية لكفالة التعليم الأساسي لأطفالنا في سن مبكرة.

وتؤيد ناورو المواضيع التي اقترحها الأمين العام للسنة المقبلة، وهي تشمل منع اندلاع الصراعات المسلحة، والوقاية من الأمراض وعلاجها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا. وقد ازداد انتشار هذه الأمراض في منطقتنا. ونحن نهتم بمكافحتها بشكل جدي. وقد اضطلعنا بالكثير من العمل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة من أجل زيادة التوعية بخطورة الإيدز بين المجتمعات الموجودة في منطقتنا التي تواجه حواجز ثقافية حساسة. واتخذنا التدابير اللازمة لمعالجة المشاكل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وحمى الضنك، والسل، والملاريا. وتشمل هذه التدابير تحسين المستويات الصحية وتوسيع نطاق العلاج وتيسير الحصول عليه، وإعداد برامج تدريبية متخصصة في كل أنحاء المنطقة.

وتؤيد ناورو تشديد إعلان الألفية على ضرورة إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية. ومن أهم أهداف الإعلان بالنسبة لنا دعوته في الفصل ثالثا إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية وذلك بالتنفيذ السريع والتام لبرنامج عمل بربادوس المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية

والعشرين. وقد حدد برنامج عمل بربادوس عددا من المجالات ذات الأولوية التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات معينة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وبالاقتران مع الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي وضعت من خلال المحفل وبرنامج البيئة الإقليمية لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، نواصل الدعوة إلى مواجهة عالمية أقوى للمشاكل العالمية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وتدعم ناورو كذلك العمل الذي تقوم به شتى الوكالات الإقليمية، خصوصا لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية، في وضع مؤشر للضعف البيئي نأمل أن يزداد تطويره من جانب برنامج البيانات المناخية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ أنتقل إلى الأمم المتحدة ذاتها، فإن وفد بلادي يلاحظ أن هناك إصلاحات جارية في الوقت الحالي لتلبية أهداف إعلان الألفية في الجهاز الإداري لهذه الهيئة الموقرة. ومن الأمور اللازمة الآن إعادة التأكيد على المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز التمثيلي الرئيسي لصنع السياسة في الأمم المتحدة، ولكي نضطلع بهذا الدور بشكل فعال، لا بد لنا من أن نواصل جهودنا لتنشيط عملنا وتبسيطه. ولا بد لنا أيضا من أن نكثف جهودنا لإصلاح مجلس الأمن. فمجلس الأمن بحاجة إلى توسيع عضويته وجعل أساليب عمله أكثر شفافية كيما يعبِّر عن الواقع السياسي الجديد، ويتيح تمثيلا جغرافيا متساويا لجميع مناطق العالم. وأي إصلاح للمجلس يحتاج أيضا إلى تعزيز قدرة المجلس على استباق الأحداث وإتقائها والرد عليها في حالة وقوعها في خلال مهلة قصيرة.

وأخيرا، يتفق وفد بلادي مع نهج الأمين العام الداعي لأن تقوم الجمعية العامة بإجراء استعراض وتقييم أكثر شمولا مرة كل خمس سنوات. وينبغي لنا أن نستفيد من الدورات الاستعراضية التي عقدت منذ مؤتمر ريو وكذلك من المؤتمر الدولي القادم لتمويل التنمية فضلا عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في العام المقبل.

وبهذه التعليقات الموجزة، يسر ناورو أن تؤيد مشروع القرار المقترح المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نثني على الأمين العام على تقريره ”الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية“. في العام الماضي، اجتمع قادتنا هنا واعتمدوا الإعلان التاريخي للألفية الذي أعادوا فيه التأكيد على إيمانهم بالأمم المتحدة وميثاقها باعتبارهما يمثلان الأساسين اللذين لا غنى عنهما لبلوغ عالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا. وقدم إعلان الألفية إلى الإنسانية أملا جديدا من أجل عالم أفضل يقوم على السلام والعدالة والإنصاف. وتطلعنا إلى قرن جديد ينعم بالسلام والطمأنينة وتحكمه القيم الإنسانية الخالدة والمعايير المتحضرة، على عكس القرن المنصرم الذي كان حافلا بالاضطرابات والحروب الكبرى، وكانت تراودنا آمال عريضة. ولكن الأعمال الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر خيبت آمالنا. فقد رفعت قوى الظلام رؤوسها الكريهة مرة أخرى لوقف مسيرتنا في الألفية الجديدة في الوقت الذي كنا على وشك الشروع فيها. وينبغي ألا يردعنا ذلك. ويجب ألا نسمح لتلك القوى الشيطانية بأن تنجح. ولا بد لنا من أن نحبط مخططاتها الشريرة ولا بد لنا أيضا أن نواصل رحلتنا معا وأن نكافح آفة الإرهاب في جهد متحد. ولكننا إذ نفعل ذلك، يجب ألا نتجاهل مشروعية كفاح الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية في ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وهو حق يضمنه ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أمعن الأمين العام في دليله التفصيلي النظر بصورة شاملة في المسائل الواردة في إعلان الألفية. ونحن ننظر إلى هذا الدليل التفصيلي باعتباره مرشدا معياريا،

ستقوم الأمم المتحدة بتقييمه واستعراضه على أساس منتظم، من حيث أهميته وتنفيذه. وتشديد الأمين العام على أهمية إقامة السلم والأمن العالميين لتحقيق أهداف إعلان الألفية أمر جدير بالاهتمام. وتركيزه على استبدال ثقافة رد الفعل بثقافة الوقاية وحفظ السلام يعبر عن نهج إيجابي.

وإننا نتفق تماما مع الأمين العام على أن هناك حاجة إلى معالجة الأسباب الأساسية للصراعات إذا أردنا المحافظة على السلام. ونرى أن النزاعات السياسية التي لم تجد حلا، بما في ذلك النزاعات القائمة في البوسنة، وكوسوفو، وفلسطين، وكشمير وأماكن أخرى، لها أثر مزعزع للاستقرار على سلام العالم. وأدى عدم إحراز تقدم في حل هذه النزاعات إلى إيجاد شعور بالظلم، والحرمان، واليأس. ويكون إحباط الشعوب الواقعة تحت القمع مفهوما عندما تظل نزاعات، مثل النزاعات القائمة في كشمير وفلسطين على وجه الخصوص، من غير حل، على الرغم من كونها في جدول أعمال الأمم المتحدة سنين عديدة. والواقع أن السلم والأمن العالميين سيظلان عسيري المنال إذا لم تعالج هذه الصراعات، التي ظلت تمثل مصادر توتر وتدمير. وغني عن البيان أننا إذا كنا لا نريد لإعلان الألفية أن يظل قطعة أخرى من الورق التالف الذي يظل مغمورا في أرشيف الأمم المتحدة، يتعين علينا أن نسعى إلى تنفيذه بكل إخلاص وبكامله.

والبيئة الدولية السريعة التغير تتطلب تقييما أساسيا لقدرة الأمم المتحدة على التعامل مع الصراعات والأزمات المتنوعة والمنتشرة في مختلف أرجاء العالم. وينبغي أن يكون هدف هذا الاستعراض تزويد الأمم المتحدة بالوسائل اللازمة لتقليل إمكانية اندلاع الصراعات وأعمال العنف وتفادي تكرار حدوثها من خلال التدابير الوقائية، بما فيها حل المنازعات، التي يوجد بشأنها فصل كامل، هو الفصل السادس، من ميثاق الأمم المتحدة.

وباكستان، من جانبها، قد عملت جاهدة على تهدئة التوترات في جنوب آسيا، تنفيذا لالتزاماتها بموجب إعلان الألفية. وذهبت باكستان إلى مؤتمر قمة أغرا في تموز/يوليه الماضي بتلك الروح. واقترح الرئيس بيرفيز مشرف استئناف الحوار مع الهند لتسوية مسألة كشمير وفقا لرغبات الشعب الكشميري، بغية تمهيد الطريق لعودة العلاقات الطبيعية بين جارين متخاصمين. وإننا نكرر تأكيد استعدادنا لتناول كل المسائل المعلقة مع جارنا لصالح السلم والأمن في المنطقة بشكل أعم. وباكستان تعي أيضا وعيا عميقا الأبعاد النووية للبيئة الأمنية في منطقتنا. وقد أعرب الرئيس بيرفيز مشرف، وهو يخاطب الجمعية العامة الأسبوع الماضي، عن استعداد باكستان لمناقشة إقامة آلية لأمن جنوب آسيا تشمل الحل السلمي للنزاعات، والحفاظ على التوازن النووي والتقليدي، وتدابير بناء الثقة وعدم استخدام القوة الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

لقد ظل شعب أفغانستان يعاني من الخراب والتدمير الناتج عن الصراع خلال أكثر من عقدين. وحان الوقت لعلاج جروحه، وللتخفيف من معاناته وتمكينه من إعادة بناء مجتمعه. وينبغي عدم التخلي عنه مرة أخرى. واستقرار أفغانستان وحلول السلام فيها من المصلحة الحيوية للمنطقة، وخاصة بالنسبة لباكستان. وإننا ندعم دعما كاملا جهود الأمين العام وممثله الخاص الأخضر الإبراهيمي، الرامية إلى إقامة حكومة عريضة القاعدة، متعددة الأعراق، يتوفر فيها التمثيل الجغرافي في أفغانستان. ونحن نرى أن أي ترتيب سياسي مستقبلي في أفغانستان يجب أن يُستنبت محليا وألا يفرض من الخارج، وأن يضمن وحدة أفغانستان وسلامة أراضيها. ويحدونا الأمل أيضا في أن تكون العملية السياسية في أفغانستان مصحوبة في نفس الوقت بخطة لإعادة توطين أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني تأويهم الآن باكستان. وسيقتضي بناء السلام في أفغانستان فيما بعد

الصراع جهدا جبارا من المجتمع الدولي من خلال اتخاذ تدابير مستدامة، كجزء من استراتيجية ذات ثلاث شُعب – عسكرية، وسياسية، وإنسانية/للإنعاش/للتعمير.

وقد أوضح الأمين العام في الدليل التفصيلي الأمر فيما يتعلق بمسائل التنمية والفقر وأثرها على الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمعات. ونعتقد أن الفقر والحرمان يوفران التربة الصالحة لتفريخ الجماعات والمنظمات المتطرفة. ويستطيع المتطرفون أن يبقوا ويزدهروا في البيئة التي يسود فيها الظلم وإهانة الكرامات. ونأمل أن يولي المجتمع الدولي اهتمامه للأسباب الأساسية للتطرف والإرهاب وأن يتخذ تدابير ملموسة استجابة لطلب الأمين العام معالجة مسائل الفقر من خلال المساعدة الاقتصادية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر وبرامج العمل الاجتماعي في البلدان النامية. وسيكون من الخطوات الرئيسية في هذا الاتجاه تخفيض عبء الديون على البلدان الفقيرة والمتخلفة النمو، إن لم يكن إلغاؤها. وإننا نتفق تماما مع ملاحظة الأمين العام أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي، وهي الهدف الذي تم تحديده. ومن دواعي الأسف أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفض من ٥٨,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٤٨,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٩. وجاء ذلك الانخفاض في وقت ينبغي فيه للمساعدة الإنمائية الرسمية أن ترتفع بقدر كبير. ومن الواضح أن آمالنا المتمثلة في بلوغ الهدف المحدد في الدليل التفصيلي لا يمكن أن تتحقق بالنظر إلى عدم الالتزام هذا.

وإننا نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سينعقد في المكسيك، السنة المقبلة، بوصفه فرصة فريدة لتطوير نموذج جديد للتنمية في شكل أنماط جديدة للتعاون والشراكة تشمل استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد على الصعيد الداخلي، وزيادة تدفقات رأس المال الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية، وإزالة الحواجز التجارية ضد البلدان النامية، وترشيد عبء الديون غير المستقر، وأخيرا، المسائل المتعلقة بالنظم. وينبغي إزالة جوانب عدم التوازن الاقتصادي بغية تحقيق نظام عالمي عادل ومنصف ومتناغم، وينبغي للعالم النامي أن يُعطى دورا في إدارة ظاهرة عولمة الاقتصاد العالمي.

وإذ انتقل رئيس باكستان إلى موضوع آخر، في هذه الدار الأسبوع الماضي، فقد استرعى انتباه المجتمع العالمي إلى مأساة العالم الثالث، حيث يقوم الحكام ووكلاؤهم، بنهب ثروة البلدان وتتوفر لهم سبل الوصول السهل والملاذات الآمنة لتخبئة الغنائم في العالم الأول. وإذا فرضت قيود على غسل أموال المخدرات وأموال الإرهابيين، فلماذا لا يمكن فرض قيود مماثلة على غسل هذا النوع من النهب؟ ونأمل أن يطور الأمين العام آلية لمعالجة هذه المشكلة. ونحث البلدان المتقدمة النمو بوجه خاص على سن تشريعات ضد ودائع الأموال المكتسبة بطرق سيئة، والمساعدة على التحقيقات التي تجرى بشأن الناهبين وضمان إعادة الثروة المنهوبة في وقت مبكر إلى بلدانها الأصلية.

والدليل التفصيلي الذي وضعه الأمين العام يركز أيضا بحق على حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السليم. ولقد ظلت حكومة باكستان تعمل بنشاط في العامين الماضيين على تحسين الحكم، من خلال إعادة الهيكلة السياسية وإدخال الديمقراطية الحقيقية في البلاد. وشُيِّد بناء ديمقراطي سليم من حكومات محلية منتخبة على أساس حق الانتخاب للبالغين القائم منذ آب/أغسطس هذا العام. وكانت الخطوة الثورية الأخرى تخصيص ثلث المقاعد في هذه المجالس المحلية المنتخبة للنساء. وستتوج عملية إرساء الديمقراطية الجارية حاليا بانتخابات لأعضاء المجالس الإقليمية والوطنية ومجلس الشيوخ بحلول تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٢، وذلك وفقا للدليل التفصيلي المعلن في آب/أغسطس الماضي، الذي قال الرئيس إنه عازم على تنفيذه.

وإننا نتفق بالكامل مع آراء الأمين العام بشأن بذل الجهود المنظمة لتلبية احتياجات أفريقيا. كذلك نقدر الجهود التي تبذلها في هذا الصدد منظمة الوحدة الأفريقية – والمعروفة الآن باسم الاتحاد الأفريقي. وتؤيد باكستان بالكامل مساعي المجتمع الدولي لتشجيع السلام والتنمية الاقتصادية ومعالجة قضية انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى معدية في القارة. ونأمل أن يساعد المجتمع الدولي البلدان الأفريقية من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمارات، وتخفيف الدين، وتوفير إمكانية وصول منتجاتها وخدماتها إلى الأسواق الخاصة.

وتشعر باكستان بالفخر لكونها تخدم أشقاءها الأفارقة من خلال الإسهام بقواتها في عمليات حفظ السلام في حالات الصراع في القارة الأفريقية. وبشكل مماثل، نحن نؤيد الحاجة إلى الاهتمام الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية.

ونتفق مع الأمين العام على أن الأمم المتحدة مؤسسة ذات طابع عالمي فريد وعضوية شاملة. إننا نعيد التأكيد على المكانة الرئيسية للجمعية العامة بوصفها الهيئة التمثيلية الرئيسية للتحاور وصنع القرار في الأمم المتحدة. ولا بد أن يعتبر المجتمع الدولي مسألة جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية واستجابة لمصالح أعضائها الجماعية مسألة مشتركة له.

كذلك نؤيد مطلب الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي بإصلاح مجلس الأمن على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، دون توسيع نطاق حكم القلّة الحالي أو إيجاد امتيازات جديدة. ونحن نشعر بأن زيادة أعضاء مجلس الأمن يجب أن تعكس الزيادة التي طرأت على العضوية العامة في الأمم المتحدة، مما يجعله هيئة أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية ومساءلة وفعالية. وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز قدرة المجلس على التنبؤ بوقوع الأحداث ومنعها والرد على الأحداث خلال فترة قصيرة.

وتمثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصرا هاما في أنشطة الأمم المتحدة لصون السلم والأمن والحفاظ عليهما. وباكستان هي أحد أقدم وأكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام هذه وأكثرهم استمرارية. ويرتكز التزامنا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومشاركتنا فيها على إيمان جوهري بالسلام الدولي والأمن الجماعي والدبلوماسية الوقائية وتسوية الصراعات وصنع السلام وبناء السلام بعد الصراع.

إننا نؤمن بأن أهداف صنع السلام ينبغي ألا تكون مجرد الفصل بين الفصائل المتحاربة بل أيضا تحديد الأسباب الجذرية والمساعدة في حل الصراع. ويجب أن يكون لعمليات حفظ السلام توجُّه واضح وولاية محددة وهيكل فعال للقيادة والتحكم، وكذلك تعريف واضح لقواعد اشتباك موحدة. ويجب أن تضمن الأمم المتحدة تسوية الصراع قبل أن تنسحب منه. وهذه هي بعض التحديات التي تواجه جهود الأمم المتحدة من أجل السلام، التي يشكل حفظ السلام عنصرا أساسيا فيها.

ونحن نرى أن الأهداف الإنمائية للألفية المحددة في الدليل التفصيلي يمكن أن تؤذن بقدوم عصر للسلام والتقدم والرخاء في كوكبنا إذا تم تنفيذها بكل جدية. فكل ما نحتاجه هو مضاعفة جهودنا لتحقيق هذه الأهداف. إننا مدينون بذلك للأجيال القادمة. وسيكون إسهاما منا في تحقيق الرخاء.

وختاما لكلمتي، أقتبس مما قاله رئيس باكستان في الخطاب الذي ألقاه في الجلسة ٤٥ وفي المحفل الأسبوع الماضي، حيث قال ما يلي:

”فليَسُد العدل؛ ولا يُظلم شعب؛ ولتزل المعاناة؛ وليعالج السخط؛ وليهب البشر أمة واحدة للقضاء على استعباد الضعفاء؛ وليحل السلام“.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أرحب بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ إعلان الألفية، الذي يُجمع فيه زعماء العالم على المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي عن تحقيق أهداف القرن الحادي والعشرين.

ويحدد تقرير الأمين العام تدابير تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع الأمن الإنساني وتحقيق التنمية المستدامة وممارسة حقوق الإنسان وحماية بيئتنا المشتركة. ونحن نقدر عاليا خطة عمل الأمين العام المصاغة من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات. كما أننا نؤيد مشروع القرار الذي أعده رئيس الجمعية العامة، ويقدم إسهاما إضافيا لإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ الأهداف الماثلة أمامنا. ويقدر وفدي عاليا عزم الأمين العام تقديم تقرير مرحلي شامل كل خمس سنوات، بدءا من عام ٢٠٠٥. وسوف تمكِّن هذه التقارير، التي تستعرض تنفيذ القرارات التي تتخذها مؤتمرات الأمم المتحدة، المجتمع الدولي من تنفيذ إعلان الألفية بالكامل.

ويعرب الأمين العام في تقريره عن قلقه لأن مطلع الألفية قد جلب تحديات جديدة في مجال السلم والأمن. ويبقى صون السلم والأمن الدوليين أولوية مطلقة للأمم المتحدة في عصر جديد. ونحن نرى انه بدون السلم والاستقرار لا توجد فرصة لرعاية الحوار بين الدول من اجل الحلول السلمية. وبدون السلم والاستقرار تستحيل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ولا يمكننا حل المشاكل العالمية من خلال استخدام القوة والإرهاب والتمييز العنصري. والحروب والصراعات ليست من بين العناصر الرئيسية لبناء عالم جديد وأفضل، عالم يخلو من العنف.

والأعمال الإرهابية الأخيرة تستدعي مواجهة منسقة ضد الإرهاب من المجتمع الدولي. وينتظر وفدي، آخذا في الاعتبار التطورات التي تحدث في العالم وتتسم بالتهديد المتزايد لهذه الظاهرة، أن ينهي الفريق العامل خلال عام ٢٠٠١ إعداد مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وتعرب كازاخستان عن تأييدها التام لأنشطة التحالف الدولي المناهض للإرهاب من اجل القضاء على الشبكة الإرهابية في أفغانستان وإحلال السلام الذي طال انتظار شعبها المعذَّب له. كذلك تؤيد حكومتنا عزم التحالف على التنفيذ القوي للحرب ضد الإرهابيين ومعاقل طالبان الباقية. وإن قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٧٧ (٢٠٠١) هما أفضل صكوك المجتمع الدولي ضد الإرهاب وسينفذهما بلدي تنفيذا كاملا .

ويتفق وفدي مع الرأي الذي أعربت عنه وفود أخرى بأن ثمة أهمية كبرى لتعزيز النجاح الذي أحرزته العملية العسكرية الأخيرة للتحالف بدفع عجلة عملية التسوية الشاملة للحالة في أفغانستان إلى الأمام تحت قيادة الأمم المتحدة. وكازاخستان مستعدة للمشاركة بنشاط في أية وساطة أو بعثة لحفظ السلام من شأنها أن تساعد على إرساء السلام في أفغانستان وإحلال الاستقرار والأمن في منطقتنا.

ولقد حدد إعلان الألفية المجالات الستة الرئيسية التي تتطلب الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي. ونحن ندعم استراتيجيات الدليل التفصيلي الذي أعده الأمين العام.

فحكومتي ملتزمة بعالم سلمي ومستقر وآمن بيئيا، وتدعم جميع أهداف مؤتمر قمة الألفية.

ونؤيد تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في جهودها لكفالة الاستقرار العالمي وبناء علاقات منصفة بين الدول والشعوب استنادا إلى الاحترام المتبادل والقيم العالمية. وترحب كازاخستان على وجه الخصوص بالتعهد الذي قطعه زعماء العالم على أنفسهم في إعلان الألفية بتعزيز بقاء الأطفال وتنميتهم، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وستواصل حكومة بلادي تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الألفية، وتعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في المجالات الأساسية المتعلقة بالسلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد سادي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لقد مضى أكثر من عام بقليل على اختتام مؤتمر قمة الألفية الذي شهدته نفس هذه القاعة، باعتماد إعلان هام. ولعل مؤتمر القمة هذا هو أكبر تجمع لزعماء العالم تنظمه الأمم المتحدة. وقد ألزم إعلان الألفية رؤساء الدول والحكومات، وكذلك الشخصيات البارزة في جميع أنحاء العالم، ببذل كل جهد ممكن من أجل إيجاد حلول لمشاكل هذا القرن والاستجابة للتطلعات والآمال والأماني المشروعة لملايين البشر في جميع أنحاء العالم – تطلعاتها إلى السلام والتعاون والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، تحددت أهداف طموحة ذات أولوية. وبموجب القرار ٥٥/١٦٢، بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد تقريرا يقترح فيه استراتيجيات تفصيلية لتنفيذ إعلان الألفية وبلوغ أهدافه المتوخاة. إن تقريري الأمين العام (A/56/326 و A/56/422) المعروضين علينا، ويتضمن أولهما الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ويتضمن الثاني توصيات الفريق رفيع المستوى المعني بشبكة عمالة الشباب، يحددان استراتيجيات مفصلة وتدابير هامة ينبغي لنا أن نوليها ما تستحقه من اهتمام وتركيز. وأود أن أهنئ الأمين العام على هذين التقريرين الممتازين، وما اتسمت به الاستراتيجيات والتدابير المقترحة من عمق الرؤية، والواقعية والملاءمة. والمطلوب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أي المجتمع الدولي برمته، أن تتحقق الآن من أن تلك الالتزامات سوف تحترم وسوف تترجم إلى إجراءات ملموسة. وبإيجاز، علينا أن ننتقل من القول إلى الفعل.

ومما يدعو إلى التفاؤل أن المؤتمرات الدولية الكبرى التي انعقدت في الفترة ما بين الدورتين قد تمخضت بالفعل عن نتائج فيما يتعلق بتنفيذ أهداف الألفية. فمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي انعقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ ، قد اعتمد إعلانا سياسيا وبرنامج عمل لفترة عشر سنوات، وسبعة التزامات، آخذا في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وتشمل هذه الالتزامات دخول صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان الشمالية دون التقيد بنظام الحصص أو الجمارك نظرا لدور التجارة الهام في التنمية، وتخفيف الديون وتعبئة الموارد المالية الخارجية لصالح تلك البلدان. ومع ذلك، ما زال يتعين إنشاء آلية لتنفيذ التوصيات ومتابعتها بشكل فعال. ونحن ندعو إلى أن يتم ذلك.

وقد كرست الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين، التي انعقدت في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه من هذا العام، لدراسة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وأدت تلك الدورة إلى اعتماد إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، تأكيدا للالتزام بتوفير المأوى اللائق للجميع، بما يتفق مع هدف الألفية بتحقيق تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، وفقا لمبادرة ”مدن بلا أحياء فقيرة“. ومع مراعاة ذلك، ينبغي اعتبار التزويد بمياه الشرب وتنظيم الأحياء

الفقيرة تدبيرين في الاتجاه الصحيح. إلا أن أي استراتيجية يوصى بها ينبغي أن ترمي إلى القضاء التام على الأحياء الفقيرة وبلدات الأكواخ.

ولا شك أنه رغم انخفاض عدد الصراعات المسلحة، ما زالت الأخطار تتهدد السلم والأمن الدوليين. فالهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر هي تجسيد مأساوي واضح، تتطلب من المجتمع الدولي ككل أن يدرك كيف يجب أن نتعامل مع قضايا السلم والأمن ونزع السلاح. وسيتعين على الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تقوم بدور أساسي في ضمان سيادة القانون في الشؤون الدولية، خاصة عندما يتعلق الأمر ببحث العلاقة بين السلم والتنمية، ومكافحة الإفلات من العقاب، والإرهاب الدولي والجريمة عبر الوطنية والمخدرات وغيرها من المشاكل. ويجدر بنا أن نؤكد مجددا على الدور الرئيسي الذي سيتعين على محكمة العدل الدولية أن تقوم به في التسوية السلمية للصراعات. وتعتبر الكاميرون هذا الموضوع على جانب كبير من الأهمية، ولذلك تهيب بالدول الأعضاء أن تحيل منازعاتها إلى محكمة العدل الدولية وأن تنفذ قراراتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وكذلك، ينبغي لنا أن نستفيد من كافة الفرص التي تتيحها المؤتمرات الدولية حتى يتسنى استئناف وتكثيف حملة التوقيع والتصديق على مجموعة كبيرة من الصكوك القانونية التي تمثل حجر الأساس للشرعية الدولية. كما ينبغي لنا أن نضاعف الجهود في السياق الحالي بغية التعجيل بتطبيق مجموعة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب ونزع السلاح وتنفيذها بشكل فعال.

والكاميرون، وهي طرف بالفعل في معظم الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب ونزع السلاح، تعمل جاهدة للتوقيع على الاتفاقيات التي ليست طرفا فيها بعد أو للانضمام إليها. وبصفة خاصة، فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح، من البديهي في ضوء الأحداث الأخيرة أن يصبح التنفيذ الصارم لجميع الاتفاقيات في هذا المجال مسألة لا مناص منها. وعلاوة على ذلك، علينا أن نعيد التأكيد على ضرورة انخراط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل مستمر وأكثر حزما في منع وإدارة وتسوية الصراعات. وفي هذا الصدد، نود التنويه إلى إن المنظمة قد تراكم لديها خلال السنوات القليلة الماضية كم هائل من الخبرات في هذا المجال، الأمر الذي أدى إلى فوز الأمين العام بجائزة نوبل للسلام مؤخرا. ومع ذلك، فإن مواصلة تدعيم قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام تقتضي أن نوفر لها الموارد البشرية والمالية والمادية الكافية. وفي هذا الصدد، فإن تقرير الإبراهيمي يتضمن بعض المقترحات الجيدة للإصلاح يجري تنفيذها في الوقت الحالي. ويجب أن تستمر عملية الإصلاح هذه التي نؤيدها تأييدا تاما.

ونؤيد كذلك فكرة أن تعزيز القدرات الأفريقية في مجال منع الصراعات وإدارتها وحلها لا يعني تجريد مجلس الأمن من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا، ولا يعني كذلك فك ارتباط المجتمع الدولي بصون السلم في أفريقيا.

ولقد كانت الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي انعقدت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ معلَما في تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الألفية، بسبب الأثر السلبي الذي يخلفه هذا الوباء على تنمية اقتصادات البلدان الفقيرة. وإعلان الالتزام الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية يتضمن أهداف محددة، وهو خطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح لمكافحة وباء الفيروس/الإيدز. وهذا هو المكان الصحيح لإطلاق نداء موجَّه إلى المجتمع الدولي وإلى الشركات الرئيسية لصنع الأدوية في جميع

أنحاء العالم كي تصبح الأدوية المضادة للفيروس/الإيدز، ولا سيما الأدوية المضادة لعودة المرض، أكثر تواترا وبأسعار يُقدر على شرائها.

أما فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، فإن المناقشة الرفيعة المستوى التي شهدتها الدورة الموضوعية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠١ كانت مكرسة لدور منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق التنمية المستدامة. وفي نهاية تلك المناقشة، اعتمد المجلس إعلانا وزاريا تاريخيا تعهدت فيه الدول الأعضاء في هيئات الأمم المتحدة، والمؤسسات التجارية والمالية الدولية، باتخاذ تدابير خاصة لصالح أفريقيا، بغية أن تحقق تلك القارة الهدف الذي وضعه لها مؤتمر الألفية ويتمثل في التصدي للتحديات التالية: القضاء على الفقر، وإلغاء الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا. ويحدونا الأمل في أن تراعى على نحو أفضل الجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة توصيات مؤتمر قمة الألفية المتعلقة بأفريقيا، وذلك في التقرير المقبل الذي سيقدمه الأمين العام عن الدليل التفصيلي، ولا سيما بغرض تشجيع الحكومات والمؤسسات الدولية على تنفيذ التزاماتها.

والإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتضمن الأولويات الاستراتيجية للمبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر القمة الذي انعقد في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١. ونحن نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الراسخ والملموس لهذه المبادرة التي أصبحت في فترة زمنية قصيرة جدا الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

ويسرني أن أقول إنه بمساعدة وكالات منظومة الأمم المتحدة، باتت الكاميرون من أوائل الدول التي وضعت تقريرا عن التقدم في تنفيذ أهداف الألفية. وهذا التقرير يذكر النتائج التي أُحرزت بالفعل والنتائج المتوقع إحرازها على الصعيدين الاجتماعي – الاقتصادي والبيئي، ويعمل من ثم على توجيه التنفيذ النهائي للوثيقة التي تتضمن استراتيجية خفض مستوى الفقر. ويرحب وفد بلادي بأنه اعتبارا من العام المقبل، سيُجرى تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان الألفية وذلك في تقرير يقدمه الأمين العام سنويا وحتى عام ٢٠٠٥ حيث سيصير تقييم جميع أهداف الألفية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في ألا يبقى الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة ولا التوصيات الصادرة عن الفريق الرفيع المستوى التابع لشبكة عمالة الشباب حبراً على ورق. ونأمل في أن تترجم الالتزامات السياسية لزعمائنا إلى أفعال تمشيا مع الآمال التي بُعثت فينا.

السيد ألكالاي (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): أولا، سأدلي ببيان موجز جدا بالنيابة عن وفد بلادي، طالما أن معظم المتكلمين السابقين شددوا على مفاهيم الالتزامات التي تبيِّن الأهمية الكبرى لهذا الموضوع بالنسبة للخطة الدولية في العقود المقبلة. واسمحوا لي أيضا أن نعرب عن امتناننا للأمين العام، كوفي عنان، على الوثيقة التي نناقشها اليوم، ألا وهي الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، لأنها توفر لنا توجيها واضحا جدا يمكِّننا من التصدي لتحدي القرن الحادي والعشرين بخُطى طيبة ومسار ثابت.

إن الاجتماع الذي عقده رؤساء الدول والحكومات في العام الماضي كان معلَما هاما ذا أهمية كبرى. فقد نجحت الأمم المتحدة في جمع عدد كبير من زعماء العالم بغية العمل

باتساق على تنفيذ خطة القرن الحادي والعشرين، وفي المقام الأول بشأن مواضيع ذات صلة بالسلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها الشروط الأساسية المسبقة للمستقبل.

والنتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة ذلك، واردة في الإعلان الذي ينص على القيم الأساسية المشتركة للعلاقات الدولية فيما بين الدول ألا وهي: الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة، والمسؤولية المشتركة عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعن التصدي لتهديدات السلم والأمن الدوليين. ولكنها في الوقت نفسه، تشمل الالتزامات الجديدة الآيلة إلى جعل عمل الأمم المتحدة حتى أكثر فعالية لشعوب كوكبنا، ولا سيما أفقرها.

ويود وفد بلادي أن يؤيد الالتزام الذي تعهدته حكومة رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد هوغو تشافيز فرياس، بغرض تحقيق الأهداف والمرامي الموضوعة في مؤتمر قمة الألفية. ومع ذلك، نحن نعلم أن الجهد لا يمكن أن يكون جهدا تضطلع به فرادى الدول، وإنما هو جهد جماعي تبذله المنظمة التي نمثلها. ويعتقد وفد بلادي أن على الجمعية العامة مسؤولية كبرى عن متابعة مواضيع إعلان الألفية. ونرى أن المنظمة تملك الهيكل اللازم لإنجاز هذه المهمة.

وأود أن أضيف أن بلادي، ومن اللحظة الأولى بالذات، اقترحت بأن تُستخدم هذه الدورة كي يلتقي رؤساء الدول الذين اجتمعوا في الموائد المستديرة الأربع خلال مؤتمر قمة الألفية – وكان لنا شرف المشاركة فيها إلى جانب رؤساء حكومات سنغافورة وبولندا والجزائر – ويُجروا تقييمات مع رؤساء دول وحكومات البلدان الأخرى بغية أن تتمكن الدبلوماسية على المستوى الرئاسي من متابعة الالتزامات ودعم عمل الأمين العام والجمعية العامة. ولقد منعتنا الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر من القيام حينئذ بذلك. وأود أن أشدد مرة أخرى على أهمية الدبلوماسية على المستوى الرئاسي وإسهامها في عمل الأمم المتحدة والأمين العام والجمعية العامة. وسوف نعمل على أن يتلقى جميع أعضاء الجمعية الوثيقة التي أعدتها بعثة فنزويلا والتي تتضمن بيانا مترجما إلى اللغات الرسمية أدلى به بلدي بتلك المناسبة.

ويجب علينا أن نتعهد بالتزامات ملموسة، مثل تخفيف حدة الفقر إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وعلينا أن نقوم بتخفيض معدل وفيات الرضع، ومكافحة وباء الإيدز، وتحسين حالة حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في مناخ من الحرية التامة. ونعتقد أننا بحاجة إلى بذل جهد أكبر من أجل التوصل إلى الصيغ اللازمة لتيسير مشاركة الفرد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا.

ويتسم مؤتمر قمة مونتيري بأهمية كبرى لأنه سوف يتيح الفرصة لتحقيق عالم أكثر توازنا وإنصافا فيما يتعلق بوسائل الحصول على تمويل التنمية، وفي الوقت نفسه تحقيق التوزيع العادل للثروة وتمتع الشعوب بالسعادة، ولا سيما بالنسبة لأفقر الفقراء. ويعتبر تجديد الحوار بين الشمال والجنوب تحديا مثلما هو تعزيز للتعاون بين بلدان الجنوب بالتغلب على الفجوة القائمة بين البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. وهناك فجوة أخرى هي الفجوة الرقمية التي يجب أن تكون من الأهداف الرئيسية لمتابعة مؤتمر قمة الألفية. وسيكون مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جنوب أفريقيا فرصة أخرى لإعادة تقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وللوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في ريو قبل عشر سنين وللتأكيد من جديد على الحاجة الملحة للسير في هذا الطريق اليوم.

وأود أيضا أن أتناول بعض المقترحات التي قدمت في ذلك الوقت. فناهيك عن مجلس الأمن، هناك حاجة إلى مجلس للتنمية يواجه التحديات المتمثلة في تخفيض مؤشرات

الفقر وتحسين مستويات العيش في أفقر البلدان وأقلها نموا. ويجب علينا إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن وإلغاء حق النقض الذي يستند إلى الوضع الذي كان سائدا عام ١٩٤٥، وعلينا أن نتوصل إلى طريقة لجعله يواكب العصر الحاضر. وعلينا أن نضفي الطابع المؤسسي على المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة وتعزيزها وتنشيطها حتى تصبح قادرة على تقديم توصيات فيما يتعلق بالمشاكل الخطيرة التي تواجهنا.

فلكل هذه الأسباب، أود أن أعلن أن وفدي يطالب باعتماد مشروع القرار الذي قدمه رئيس الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع بالإجماع كشهادة على إيماننا بعالم أكثر إنسانية وعدلا، وبأننا نستلهم الاحتياجات الجديدة للأمم المتحدة.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الجلسة العامة ٥٨ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد ستاهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن الأحداث المأساوية التي وقعت في أيلول/سبتمبر الماضي وما تلاها قد أدت على ما يبدو إلى تغيير الطريقة التي نتفهم فيها المسائل التي تجري مناقشتها اليوم على الصعيد الدولي تغييرا عميقا. وإننا نفهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الفقر، والصراعات، والتدهور السريع للموارد الطبيعية، وإنكار حقوق الإنسان، والإدارة الفاشلة للشؤون العامة، هي مسائل متفاعلة ومترابطة. فالمشاكل الرئيسية التي سوف يتعين علينا أن نعالجها ترتبط ارتباطا وثيقا. وهذا هو السبب الذي يجعل من المهم جدا أن نتبع نهجا شاملا واستراتيجية متماسكة يتيحان لنا أن نعالج مشاكل متعددة في آن معا. وهذا هو بالضبط الهدف الرئيسي للدليل التفصيلي الذي قدمه الأمين العام.

وينحو الدليل التفصيلي منحى المبادئ التوجيهية الرئيسية لإعلان الألفية ويقترح بوجه خاص مبادئ توجيهية ملموسة لمساعدة الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. ويعتبر الدليل التفصيلي ذا توجُّه عملي إلى حد بعيد. كما أنه يتبع نهجا مستعرضا يبرز التكافل والتفاعل فيما بين مختلف مجالات النشاط. وإن الصراعات والأوبئة، كما أبرز الأمين العام نفسه، تصيب المناطق التي يكون سكانها فقراء وأميين. ومن الواضح بشكل متزايد، أنه، بدون التنمية التي تتسم بالإنصاف، لن يكون هناك سلام مستدام في جميع أنحاء العالم. وبالمثل، إذا تعذر إقامة أمن موثوق، فإن جميع الجهود المبذولة من أجل التنمية لن تسفر عن أي شيء. ومما يؤسف له أن هذه الحلقة المفرغة ما فتئت تساهم في معظم الأحيان في تفاقم الحالة بالرغم من توفر أفضل النوايا. ويمكن أن يساعدنا الدليل التفصيلي على الخروج من هذا المأزق.

أولا، إننا نحتاج إلى أن نجعل الاستراتيجيات العديدة المقترحة جاهزة للعمل. إلا أنه يجب علينا أيضا أن نتفادى بعثرة جهودنا في كل ميدان ممكن من ميادين النشاط؛ إذ من شأن ذلك أن يعرِّض أعمالنا إلى أن يلغي أحدها الآخر بسبب انعدام الاتساق والتنسيق. بيد أنه ينبغي تيسير هذا الجهد إذا قمنا جميعا بالتركيز على بلوغ الأهداف التي تم وضعها في مؤتمر قمة الألفية. وتتطابق هذه الأهداف مع الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي في مجالات حفظ السلام، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية. وإذا ما سعى الجميع لبلوغ هذه الأهداف، فإن ذلك سيساعدنا على تركيز جهودنا. لكننا نحتاج أولا وقبل كل شيء إلى أن نثبت أننا نمتلك الإرادة السياسية الراسخة اللازمة لكي نرقى إلى مستوى التزاماتنا.

وينبغي ألا يقتصر تطبيق تلك الإرادة على تحقيق الأهداف من جانب جميع الشركاء فحسب، بل ينبغي أن يؤدي كذلك إلى كفالة تقارب أعمالنا. ونحن بحاجة إلى أن نُدخل تحسينا كبيرا على الطريقة التي نقوم بها بتنسيق الأعمال بين الوزارات والحكومات والمؤسسات. وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نحسِّن أساليب عملنا . وقد أولت سويسرا اهتماما خاصا لهذا الأمر منذ مؤتمر قمة الأرض لعام ١٩٩٢، في إدارتها وفي السياسة التي تتبعها في مجال التعاون الدولي على حد سواء. وإننا نعلم أنه لا يزال من الضروري بذل جهود كبيرة وأن من العسير في معظم الأحيان تطبيق نهج ابتكارية، إلا أننا نعلم أيضا أنه تم تحقيق تقدم كبير، وذلك يدعونا إلى الشعور بالتشجيع.

وإننا نسلِّم بصورة خاصة بأن الأمم المتحدة، في السنوات القليلة الماضية، قامت في معظم الأحيان بتمهيد السبيل من أجل تحسين وتعزيز نفسها وبذلت جهودا شاقة لذلك الغرض. بيد أنه لا يزال يتعين عمل الكثير لتنفيذ توصيات الأمين العام الواردة في دليله التفصيلي والتي نؤيدها. وليس لدينا أدنى شك في أن الدول ستحقق ذلك بمساعدة من الجميع. وتتمتع المنظمة بمميزات وملامح فريدة لتقوم مقام حفاز للتغيير، وينبغي أن تواصل الاضطلاع بهذا الدور في عالم يزداد تعقدا وتفاعلا. ومن المهم جدا بالنسبة للمنظمة في هذا الصدد، كفالة أن تعمل مختلف الهيئات التابعة لها معا بصورة أفضل. كما ينبغي لها أن تعزز شراكتها مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف.

وينبغي لنا أيضا أن نُشرك جميع الأطراف المناصرة – الوطنية والدولية والعامة والخاصة، كل في مجال تخصصه ونفوذه – لكي تحشد جهودها بحيث تحقق أهداف الألفية. وينبغي لها جميعا أن تسهم في نهج متماسك وفعال وكفء يتفادى التبديد والخسائر التي لا داع لها ويخفض تكلفة التحويلات. ومن الضروري أن نحصل على الدعم الكامل من جميع الشركاء ذوي الصلة بغية تنفيذ الدليل التفصيلي، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، نرى أنه من المفيد بصفة خاصة أن نبني شراكات عامة – خاصة يمكن أن تخدم المصلحة المشتركة بفعالية.

وفي الختام، أدلي بتعليق أخير بشأن المتابعة. فالتقارير التي ينوي الأمين العام أن يقدمها ستتيح فرصة لتعريف وتحليل التقدم المحرز والعقبات التي جرت مواجهتها والدروس المستفادة. كما ينبغي أن تلقي الضوء على حالات انعدام التنسيق أو التماسك بين المؤسسات وداخلها. وينبغي أن تسمح هذه العملية تدريجيا بأن نحسن الدليل التفصيلي. وأخيرا، ينبغي أن نبذل جهدا حقيقيا في مجال المؤشرات، التي يجب أن تصبح أكثر أهمية وتناسقا مع الأدوات المنهجية الرئيسية المعتمدة على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

بيان بمناسبة يوم التصنيع الأفريقي الثاني عشر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أذكِّر الجمعية العامة بأن غدا، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، يوم التصنيع الأفريقي. وحيث أنه لن تعقد جلسة عامة غدا، فسأدلي الآن ببياني بهذه المناسبة.

نحتفل بهذا اليوم منذ عام ١٩٩٠ من أجل تعبئة التزام المجتمع الدولي وموارده دعما للتصنيع الأفريقي. وأرى أنه كان مناسبا جدا أن أُختيرت التحديات التي يواجهها التصنيع الأفريقي في الألفية الجديدة موضوعا للاحتفال في هذه السنة. وتتشكل الألفية الجديدة عن طريق العملية السريعة للعولمة، تدفعها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتيح لنا العولمة فرصا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تشكل تحديات في نفس الوقت تتضمن، في جملة أمور،

تهميش البلدان النامية. وثمة كثير من البلدان الأفريقية، بصفة خاصة، من بين أكثر البلدان تعرضا لهذا التهميش نظرا لنقص القدرات والموارد، والفقر المستمر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المستشري، والصراعات المزمنة.

وبالتالي، تواجه أفريقيا بعضا من أقسى التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وأكثرها إلحاحا. وفي مؤتمر قمة الألفية، الذي عقد في العام الماضي، قرر زعماء العالم أن يتصدوا لتحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وبوصفي رئيسا للجمعية العامة، فإنني أعطي أولوية عظمى أيضا للقضايا التي تسبب قلقا خاصا لأفريقيا.

إن التصنيع مرحلة ضرورية على درب التنمية. وفي عصر العولمة والتحرر، يجري النظر إلى تنويع الاقتصادات وتعزيز المنافسة على أنهما خطوتان أساسيتان لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام. والسمة التنافسية للمشاريع التجارية الأفريقية تتوقف إلى حد كبير على إبداعها التكنولوجي وعلى قدرتها على الاستيعاب والإدارة. وإمكانية الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة النمو مطلب أساسي أيضا لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يجري حث الجهات المانحة والبلدان المتقدمة النمو على تقديم المساعدات التقنية والموارد الكافية إلى البلدان الأفريقية، بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية للمنتجات الأفريقية، بغية الارتقاء بالقدرات الصناعية للمنتجين الأفارقة وإمكانية وصولهم إلى الأسواق.

وفي نفس الوقت، ينبغي النظر إلى مفهومي الملكية والشراكة على أنهما جزء لا يتجزأ من التنمية والتصنيع الوطنيين. ومن الضروري أن تكوِّن البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية شراكات تمكِّنها من اجتذاب رأس المال والتكنولوجيا والخبرة التي تحتاج إليها من داخل حدودها ومن خارجها على حد سواء. وهذا يتطلب بالتالي تهيئة بيئات تجارية مؤاتية للمستثمرين لتشجيع نمو الاقتصادات الكلية، والتوسع في الأسواق، وتطوير رأس المال البشري، وتعزيز القدرات التكنولوجية. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على المبادرة التاريخية التي اتخذها الزعماء الأفارقة بإعلان الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. واعتقد أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا تعالج بكل صراحة الواقع القاسي للتنمية في أفريقيا وتبشر بنجاح باهر. وتكمن قوتها العظيمة في نهجها الشامل، الذي يتضمن قضايا تحقيق السلام والأمن والحكم السديد والتنمية الاقتصادية، وكلها قضايا جوهرية للتصنيع الناجح. وبالتالي، فهي جديرة بأن يقدم لها المجتمع الدولي دعمه الكامل.

وأرجو مخلصا أن تستمر منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، التي تتضمن ولايتها تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، ومنظمات أخرى، في بذل جهود أكبر لتعبئة الموارد والخبرات، دعما للمساعي التي تقودها أفريقيا. وفي يوم التصنيع الأفريقي هذا، أدعو جميع الأعضاء إلى الاشتراك في بذل الجهود الجارية لمساعدة البلدان الأفريقية على تكييف سياساتها الصناعية مع الظروف العالمية المتغيرة، وعلى تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.